وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة:العلوم السياسية

التخصص: الادارة المحلية

من إعداد الطالب(ة):
رزاق جيهان

تحت إشراف الأستاذ(ة):
بوجحفة رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	عباسي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ(ة)	بوجحفة رشيدة	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بقلوش حبيبة	.مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

تاريخ المناقشة **2023-06-13**

شكر و تقدير

.....لا يسعى بعد إتمام هذا البحث إلا أن أحمد الله تبارك و تعالى و أشكره على عظيم نعمه و جليل منته، فهو مبدأ الحمد و منتهاه لا أحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه.

حباني بنعمة طلب العلم و سهل لي طريقه و سيرني أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان. عرفا للجميل إلى أستاذتي المشرفة "**بوجحفة رشيدة** " لقبولها الإشراف على المذكرة رغم مشاغله الكثيرة، فلم يبخل علينا بالعلم و الوقت.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين منحوا صدورهم من أجل قراءة و تقويم هذه المذكرة.....

كما أتقدم بالشكر لكل ما ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه المذكرة.

إهداء

تهدي ثمرة هذا البحث المتواضع إلى:

رمز المحبة والحنان، إلى القلب الناصع بالبياض، إلى منبع الصبر والتفاؤل، إلى التي رعتني حق الرعاية، كانت سندي في الصعاب إلى قدوتي في هذه الحياة.

أمي لحبيبة.

إلى منبت الخير والتضحية، إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد إلى طريق العلم، إلى من أجمل اسمك بكل فخر أبي العزيز

.

تشهد العديد من الدول على اختلافها تطورا كبيرا في تقنيات البرمجيات والحسابات، باعتبارها فضاء واسع تسعى من خلاله الدول عبرة وسائل التكنولوجيا الحديثة، بعد ظهور الشبكات بمختلف أنواعها وآفاقها الواسعة، إلى رفع وتحسن أداء المرفق العمومية تماشيا مع التحولات والتطورات الاقتصادية في العالم إلا أن هذا التوجه السريع نحو رقمنة الخدمة العمومية في العديد من الدول أو تلك التي مازالت في طريق النمو، يرجع إلى مدى استعدادات الأجهزة الحكومية لتبني هذه الأنظمة التكنولوجية المتطورة التي تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة المتطلبات مادية و إدارية وبشرية وخاصة الأمنية والتي تعمل بدورها بتوفير احتياجات متزايدة للمواطن ذات الجودة وبسرعة وفعالية وكفاءة الأداء في الموافق العمومية والذي أصبح محل ضغط لحكومات كثيرة وازدياد وارتفاع المستوى المعيشي وتغير نمط حياته ووعيه الثقافي المستمر، وبالتالي ف، تطبيق النظام، وتحسين وتطوير الأداء الفعلي للخدمة العمومية من قبل المرافق العمومية له مبررات اقتصادية وسياسة واجتماعية ، لكنها تتوقف على مدى استعداد أو حكومات هذه الدول وكيفية تطبيقها.

حيث أصبحت الإدارة العمومية تسير على معطيات تكنولوجيا وأحدث التقنيات والبرامج المعلوماتية، ومن بين هذه المظاهر التكنولوجيا المتطورة الرقمنة الإدارية حيث بدأت في جميع أنحاء العالم، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية التي قامت بتخير أسلوبها العملي من خلال انتقال من الإدارة التي تعتمد على الأوراق إلى الإدارة الحديثة وذلك من خلال عرض معلوماتها على شبكة الانترنات وإنجاز معاملاتها الإدارية بقة عالية وبسرعة، تهدف الرقمنة إلى تقليص الإجراءات والسرعة في التفقيذ مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء وتطوير طرق العمل لتحسين الخدمة العمومية لتصبح أكثر مرونة وفعالية.

وفي ظل التطور السريع لتكنولوجيا الأتصال و التحول الرقمي الذي مس جميع القطاعات بدون استثناء حيث عملت على إنشاء شبكات الإتصالية الرقمية المتطورة و التي بدورها أعطت دفعة قوية وفعالية غيرت من أساليب التواصل وحسنت من أداءه حتى أضحى التحول الرقمي ضروري لتحقيق التواصل بين مختلف الإدارات والهياكل المؤسسات.

ومن بين ضده القطاعات التي استفادة من خدمات ذد النوع من التحول الرقمي نأخذ التعليم العالي حيث عملت مختلف المؤسسات الجامعية على تزويدها مكانتها ومرافقتها بأجهزة الإتصال والتحول الرقمية وتعميم استعمالها وتدريب موظفيها على حسن استخدامها خاصة وأن الجامعة تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع عمومي تهدف إلى أنتاج المعرفة ونشرها مما يتطلب الاستعانة بتكنولوجيا الحديثة لتحقيق ضده الأهداف والذي تركزت الجهود في الجامعات على عصرنة أداءها وتشجيع جميع أفراد بالجامعة بمختلف مناصبهم وتخصصاتهم لأجل مسايرة التطور الحاصل في ميدان العلوم و المعرفة، خاصة و أن التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق الإزدهار و الرقي فالجامعة هي من تزود المجتمع بالكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة ومن أجل ذلك سعن الكثير من مؤسسات التعليم العالي إلى العمل على توفير أجهزة التحول الرقمي عن طريق تخصيص إعتمادات ضخمة مالية من أجل الاستفادة منها.

وإن انفتاح الجامعة ليس وليد اليوم بل منذ نشأتها كانت مقتصدا للغير خاصة في المجتمعات التي تدرك أهميتها وقيمتها مما فرض على الدولة زيادة دعمها ماديا حتى يتسنى لها امتلاك الوسائل و التقنيات التكنولوجية لأجل القيام بالواجبات الموكلة إليها والتي تزداد باستمرار يوم بعد يوم ، فكل تطور مرهون بما تقدمه الجامعات من نتائج الأبحاث والنظريات العلمية المتواصل إليها.

وتشهد العديد من المؤسسات التعليم العالي تزايد في حجم ميزانيتها نظرا لزيادة إحتياجات للمعدات التحول التكنولوجي الرقمي التي تسمح لها بمواكبة التطور السريع في مجال التسيير و أنظمة المعلومات والبيانات التي تتحكم فيها وتسهيل تدفقها وتداولها بين الموظفين والطلبة و الباحثين وتضمن تنسيق و التواصل بين هذه الأطراف الثلاثة وتعطي مرونة في نشاطها وتدعم الاتصال الرسمي في الجامعة وتشكل حافز لجميع الفاعلين في الفضاء الجامعي لزيادة نشاطهم العلمي وتحصيلهم المعرفي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع على الصعيد النظري في كيفية إخضاع الإدارة التقليدية إلى هذا النمط المستحدث قصد مواكبة التطور التكنولوجي مع تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين معها.

المستوى العملي فإن دراسة هذا الموضوع على درجة من الأهمية نظرا للإشكالات القانونية الكبيرة التي يطرحها لاسيما تلك التي تتعلق بالأمن الإلكتروني ومدى قدرة الإدارة العمومية على مسايرة ذلك النموذج الجديد الذي أضفى ضرورة ملحة.

إن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو التوجه نحو الرقمنة في الجامعة باعتبار أن الرقمنة من أهم المواضيع المهمة من حيث الرسائل و الاعتماد على تطبيقات الحاسب الآلي، كما تمكن أهمية الدراسة في أن الموضوع يرتبط بجانب مهم من الجوانب التي تحضى باهتمام كبير من طرف المتخصصين على أهمية التوجه نحو الرقمنة ومالها من رصيد فكري ومعرفي عبر منصاتها وتحسين الخدمة في الجامعة ومدى انعكاساتها على التطورات التكنولوجية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضع في الأسباب التالية:

1- الأسباب الموضوعية :

- ✓ أهمية التوجه نحو الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية وتحقيق متطلبات المواطن واختزال المسافات والوقت.
- ✓ الرغبة في التعرف إلى أي مدى يمكن القول أن الجامعة تتبنى عملية الرقمنة وكيفية تسيرها لخدمات الطالب الجامعي.

2- الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في البحث في قضايا التكنولوجيا كالتوجه نحو الرقمنة والوصول للمعلومات والخدمات للمواطن.

- ✓ معرفة أثر الصعوبات التي تقف كحائل يحول دون لتطبيق الرقمنة في الجامعة.
- ✓ الإطلاع على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا وعلاقتها بالواقع.

أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ محاولة إجلاء الغموض الذي يكتنف موضوع البحث وذلك من خلال تسليط بقعة الضوء على واقع الرقمنة الدارية لتعزيز الخدمات العمومية.
- ✓ الكشف عن مدى أثر التوجه نحو الرقمنة على طلبة و الجامعة.د
- ✓ معرفة المعوقات والصعوبات التوجه نحو الرقمنة.
- ✓ الوقوف على أساسيات مشاريع التوجه نحو الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية.

الإشكالية:

من خلال ما تم تقديمه إهتدينا وبرافع قوي قصد دراسة هذا الموضوع وعلى هذا الأساس تتبارد إلى الدهن إشكالية في غاية الأهمية مفادها:

ماهي انعكاسات تطبيق الرقمنة على الخدمة العمومية؟

في سبيل الإجابة على الأشكالية المطروحة والإلمام بأهم جوانب الموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بالرقمنة؟

- ❖ ما هو واقع الرقمنة في الجزائر؟ وانعكاساته على تحسن خدمات مرفق عمومي؟
- ❖ ماهي الصعوبات التي تواجه الرقمنة الإدارية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر؟
- ❖ إلى أي مدى تساهم الإمكانيات التقنية والبشرية التي تملكا الجامعة لتبني التوجه نحو الرقمنة؟

خطة البحث:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة ومختلف التساولات الفرعية التي تثيرها، وبغرض الإلمام بأهم جوانب الموضوع محل البحث، تأتي الدراسة وفق فصلين رئيسين هما: نتطرف في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة المحلية، من خلال عرض مفهوم الرقمنة ثم مفهوم الإدارة المحلية ، أما الفصل الثاني نتناول في التحول الرقمي في الجزائر من خلال توضيح التعليم العالي للجامعات الجزائرية.

تستمد أي دراسة مشروعيتها المعرفية والمنهجية من مجموع من الدراسات والبحوث التي نلتقي معها في متغير أو أكثر، فالبحوث السابقة هي مصدر إلهام لا غنى عنها بالنسبة للباحث فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة التي سبقته، لذلك لابد من استعراض الأدبيات السابقة.

وتعد الدراسات السابقة من الخطوات المنهجية في البحث العلمي، وهي لا نذكر منها فقط لأن لها علاقة بالموضوع المدروس أو من باب الذكر فقط، وإنما أيضا من أجل الاستفادة من الناحية النظرية ومن الناحية المنهجية.

ومنه الدراسات شديدة الصلة والارتباط بالبحث الحالي والتي سيستفاد منها في بلورة المشكلة أو تأكيدها.

و سيستفاد من نتائجها في تحليل نتائج البحث الحالية، ونقصد بالدراسات السابقة بأنها البحوث والدراسات قام بإجرائها باحثون آخرون في الموضوع أو الموضوعات المشابهة.

الدراسة الأولى:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وتنمية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيد أعدتها رحيم حليمة بعنوان " دور الإدارة الإليكترونية في تحقيق التنمية المحلية"، ولخصت الباحثة مشكلة دراستها في أنه عرفت الأم التنظيم بوجود الإنسان ومنذ ذلك الحين و الفكر الإداري في تبلور والتطور ،وهذا راجع بفعل عدة عوامل لازمته وساعدته على انتشار والإدارة الرقمية التي شكل موضوعها اثراءا فكريا في الدراسات الحديثة خاصة في مجال الإدارة.

الدراسة الثانية :

مذكرة لنيل درجة الماجستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة للطالب عشور عبد الكريم تحت إشراف بوريش رياض بعنوان:" دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009-2010".

تطرق الباحث في إشكاليته إلى اعتبار الإدارة الرقمية الإلكترونية أحدث مدرسة في الإدارة حيث أفرزت تأثيرات على نموذج الإدارة التقليدية وبالتالي على شكلها ووظائفها بما فيها الخدمة العمومية، والتي انتقلت من شكل التقليدي إلى نموذج الخدمة الإلكترونية الرقمية، حيث تقلصت بفضلها المسافات واختزال عن طريقها الزمن الطويل وتطور بفضلها نوع ومستوى الخدمة العمومية وبرز ضمنها النموذج الرشيد للخدمات التي تقدمها الأجهزة والمنظمات البيروقراطية الحكومية.

منهج الدراسة:

إن المنهج المعتمد في سبيل التوصل إلى الإجابة على الإشكالية السابقة يتمثل في المنهج الوصفي، الذي تراه يتناسب مع طبيعة الموضوع وكيفية تناوله، من خلال تناول مفهوم الرقمنة والإدارة المحلية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي في هذه الدراسة وبالأخص عند تقصي واقع الرقمنة في القطاعات المدروسة الإدارة المحلية والجامعات ورصد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات:

- ضيق الوقت.
- قلة الكتب التي تتحدث عن الرقمنة لحداثة استخدام هذا الموضوع.
- تشابه في المصطلحات الحكومة الإلكترونية ، الرقمنة.

- تشابه وتطابق المادة العلمية في كثير من الكتب والمقالات مما يجعل المحتوى يتكرر عدة مرات.
- صعوبة ترجمة بعض المذكرات والكتب التي تخدم الموضوع.

لقد احدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال مساحة عريضة لتطور الأنظمة الإدارية في المؤسسات الحكومية سعيا إلى عصرنة إدارتها إذا أطلقت العديد من الدول مبادرات الإدارة الرقمنة مما ساعدتها على الإنطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي والوصول بخدماتها الموطنين، والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن والأرياف وهذا ما ترتب عليه فوائد كبيرة للإدارة الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي وإيجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين والوصول إلى إدارة عصرية مواكبة للتطورات والتغيرات المتماشية مع النظام الرقمي العالمي.

المبحث الأول: الرقمنة

تناول في هذا المبحث من الدراسة التطورات التي مر بها مفهوم الرقمنة عبر محطات عدة لتباين الرؤى والأفكار حسب الصيغ و الجوانب التي مرت بها ويطور إليها منها إضافة إلى الفوائد المحققة منها.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة.

الفرع الأول: نشأة وتطور الرقمنة.

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية في مرافق ومؤسسات بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الخمسينات حسب "هرنز" من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاوينة، وكذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد النصوص في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في **جويلية 1994**[1].

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات و المعرفة ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود وجاءت بعد العديد من اجتماعات من أهمها إجتماع **بروكسل 1995**، لدعم التنمية في مجال الاقتصادي و الاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم و الوكالة الفضائية **النازا** التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع

[1] ريان بن كحلة، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2019-2018،ص08.

إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايا المتحدة الأمريكية.

تنتقل بعدها أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم **ذاكرة ميموريا()** بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية **(اكسفورد تاكست أرشيف)، ومعهد(تولون)** للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية أو ما يعرف بالإنتاج الفكري الإلكتروني[1].

إن المتتبع لمسار الرقمنة يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتيجية لتمنية أدائها، هذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال الذي حققته في مجالات عديدة نتيجة لتوظيف البرمجيات والانترنت ليصل إلى المفرادات و المصطلحات.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف قرن تبين أن هناك تسميات فرضتها نفسها على أدبيات هذا التطور في علوم المكتبات والمعلومات والمكتبات الإلكترونية أو الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيها بينما ينبغي توضيحه حسب مت تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة و الإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل إلكتروني وتتطلب جاز إلكتروني لتصبح مقروءة لأن عبارة الإلكترونية تتألف منكل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الإلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية. فالمكتبة الإلكترونية هو مصطلح الداعم والأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل جهود ترمي إلى استخدام أجهزة إلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسوب وهي تشمل مواد إلكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط و الاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها[2].

[1] أحمد الكبسي، تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة، العربية 300، العدد 29، 2008،ص6

[2] أحمد الكبسي، المرجع نفسه،ص8.

الفرع الثاني: مفهوم الرقمنة وخصائصها.

تعريف الرقمنة :

شاعت في الادبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية".

و "الابداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم" وغيرها من مصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال التكولوجيا الإعلام والاتصال.

تعريف الرقمنة لغة:

تدل مادة رقم من المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه وكتاب مرقوم أي قد بين حروفه بعلاماتها من التنقيط"، ويقول عز وجل "كتاب مرقوم" كاب مكتوب والرقم و القلم... و الرقم : الكتابة و الختم..... والرقم: ضرب مخطط من الرشي ... والرقم التوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

تعريف الرقمنة اصطلاحا:

يعرف سعيد يقين: () أنه عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الرقمي)إلى النمط الرقي وبذلك يصبح النص و الصورة ثابتة أو المتحركة و الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية[1].

[1] أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات الملومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد4 ، 2009،ص11.

هناك عدة مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح " الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه:

تيري كاني: الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها كم (الكتب، الدوريات، التسجيلات الصوتية، الصور، الصور المتحركة..)إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عير النظام الثنائي البيانات() و الذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقم الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ويقوم الأمر بالاستناد إلى مجموعة من التقنيات و ألأجهزة المختصة.

شارلوت ليرسي : الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

دوج هود جز: يقدم مفهوم أخر تم تبنية المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية وإجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل(المقالات، الكتب ، المخطوطات...)إلى شكل رقمي.

وبمعنى أخر هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[1].

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسة رقمية ، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى الرقمي.

وقد عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي ، أو من خلال أشارات إلكترونية تناظرية.

[1] سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيوت، مركز ثقافي العربي، ط 1، 2005،ص2.

فالرقمنة هي "العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي أو شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي أو أي شكل أخر"

وفي محاولة للتتبع مصطلح الرقمنة() وذلك من خلال مراجعتها في معجم أكسفورد على الخط المباشر، والذي تم التوصيل إلى استخدامه لمصطلحات() كمقابل للفعل المشتق من مصطلح رقمي () والذي عره بأنه تحويل الصورة أو الصوت إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة جهاز الحاسب، أما الأسماء التي استخدمها كمقابل لمصطلح الرقمنة فهي () هذا بإضافة إلى مصطلحين بمعجم وبستر على الخط المباشر وهما() كما وجدت مصطلحات أخرى تختلف في حورف الهجاء تلعا للهجائية البريطانية مثل ()،ونظرا لعدم الثبات مصطلح واحد يعبر باللغة الإنجليزية، فقد تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عنه ما بين: في مرصد البيانات الواحد وبين مواصد البيانات المختلفة وبعضها البعض وبالتالي تشتت النتائج الخاصة بموضوع الرقمنة بين هذه المصطلحات المختلفة البيانات أي شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسوب.

كما يمكن تعريف الرقمنة بكونها تلك الوسيلة التقنية التي تعمل على تحويل الصور الورقية أو أي من أي العوامل التقليدية للوثائق إي صورة إلكترونية فالوثائق المرقمنة تصبح وثائق إلكترونية والرقمنة تهتم بكل الوثائق ويمكن إجرائها انطلاقا من مختلف العوامل كالورق، أشرطة الفيديو..

بعض العوامل التي ساعدت على نشوء مشاريع التحويل الرقمي:

هناك العديد من العوامل و الحوافز التي شكلت لمشروعات التحويل الرقمي الرقمي أهمها:

الأنترنت وإمكانياتها الهائلة و الخدمات التي تقدمها، حيث أضافت الأنترنت رافد الأخر من روافد مصادر المعلومات وظهر الكثير من المواقع التي تتيح كما هائل من المعلومات سواء كانت نص كاملا أو مجرد بيانات بيوليوجرافية أو مختصرات.

إدراك أهمية المعلومات الرقمية وضرورة توفرها للمستفيدين والتعامل معها والاستفادة منها.

التطورات التقنية في مجال الحاسوب ونظم المعلومات والاتصال عن بعد، حيث أن تطورات التي حصلت في هذا المجال ساهمت بشكل كبير في جعل مؤسسات المعلومات تفكر في تحويل الرقمي لمصادر المعلومات التي تشكلها وتمتلكها.

ظهور مجموعة من التحديات التي تواجه المؤسسات المعلومات، حيث إن الزيادة الكبيرة في عدد الباحثين و تنامي الطلب على المعلومات وقلة وجود الموظفين المؤهلين أدى كله إلى ظهور مجموعة من التحديات أمام مؤسسات المعلومات يجب عليها التعامل معها والسهر لإيجاد الحلول وقد يكون في ظهور التجارب والمشاريع الرقمية[1].

خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات بالخصائص التالية:

تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن –الالكترونية– متجاوز

تقليص المكان: تتيح المكان ووسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة و التي يمكن الوصول إليها يسير وسهولة.

اقتسام المهام الفكرية مع الآلة : نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل شمولية و التحكم في عملية الإنتاج.

[11] بن دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في المؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة، الموقع

تكوين شبكات الاتصال :تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح يتبادل المعلومات مع تقنية الأنشطة الأخرى.

التفاعلية: أي أن استعمال أو المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت، و يستطعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة[1].

اللامركزية:هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الانترنت مثلا تتمتع باستمراري ة عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

اللاتزامية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يتناسب المستخدم فالمشاركين غير طالبين باستخدام النظام في أي وقت.

قابلية التوصيل: إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع على مستوى العالم بأكمله.

قابلية التحويل : هي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى أخر لتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك[2].

الشيوع والانتشار: هو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للنمط المرن.

---

[1] محمد سمير احمد ، الإدارة الالكترونية،دار المسيرة،ط1،عمان،الأردن،2009،ص73.

[2] أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، 2003،ص7.

العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا وهي تسمح رأسمال بأن يتدفق الكترونيا[1].

المطلب الثاني : أهمية الرقمنة وأساليبها.

الفرع الأول: أهمية الرقمنة.

تعتبر الرقمنة مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة ومتسارعة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط المكتتبين واختصاصيي المعلومات حيث يستلزم تشيد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل إلكتروني وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم " الطريق السريع المعلومات" والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعة متاحة على وسائط رقمية حديثة .

كما تتميز الرقمنة أو المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين وإمكانية مشاركتها بين عدة مستفيدين في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتناهية في أعداد المستفيدين وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإتاحة مجموعة النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية للمكتبة أو مؤسسة للمعلومات().

للتعرف على أهمية عملية الرقمنة من المناسب الإشارة إلى رقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين تقليدي، تزيد من أهمية وإمكانية الاستفادة منه، من خلال تسيير عمليات الوصول و الاطلاع عليه حيث أصبح في الإمكان إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات[2].

[1] أحمد مشهور، مرجع نفسه، ص7-8.

[2] عنكوس، نبيل مالك، المكتبة الرقمنة بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها، مكتبة الأمير عبد القادر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم مكتبات، قسنطينة، 2010،ص150.

والجدير بالذكر أن الرقمنة لا تستهدف فقط استبدال مقتنيات وخدمات المكتبات التقليدية بمجموعات وخدمات إلكترونية فالهدف الرئيسي لها يكمن في تطوير وتحسين الاستفادة من مقتنيات المكتبات جنبا إلى جنب مع تطوير الخدمات المقدمة إضافة إلى الحفاظ على الأوعية التقليدية من التلف والضياع وخاصة النادرة منها[1].

الفرع الثاني : أساليب الرقمنة.

تتم عملية التمثيل الرقمي للنصوص بإحدى الطريقتين التاليتين:

1- الطريقة الأولى:

وهي التي يكون فيها كل حرف ممثل لوحده بشكل رقمي ويتم الحصول عليها إما بالإدخال المباشرة عن طريق برامج معالجة النصوص أو بواسطة التعرف الضوئي على الحروف OCR انطلاقات من وثيقة مرقمنة في شكل صورة.

2- الطريقة الثانية:

وهي المطبقة و المستعملة في أغلب المشاريع الملتقيات القمية، وتتمثل في عملية التصوير الضوئي التي تتم باستخدام الماسحات الضوئية وتعطينا صور رقمية للوثائق ونميز فيها ثلاث أشكال:

الرقمنة في شكل صورة:Mode image

وهي من أنواع الرقمنة الأكثر استعمالا على الرقم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة[2].

الرقمنة في شكل نص :Mode text

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الإلكترونية على أنها نص، وللحصول على هذا النوع يتم استعمال برمجية للتعرف الضوئي

[1] عكنوش، نبيل مالك، المرجع السابق،ص151،150.

[2] مهري سهيلة، بلال المكتبة الرقمية ، دراسة للواقع تطلعات المستقبل مذكرة لنيل شهادة ماجستر دار بهاء الدين للنشر، 2011، ص66.

على الحروف انطلاقا من الوثيقة مرقمنة في شكل صورة، حيث أن البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة للصور إلى رموز معلومات وعلامات وحروف كما يسمح بتعديل وتصحيح الأخطاء أن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتاجاتهم حيث أصبحت هذه البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحليل التحويل، وهذا النوع يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء العلم وأشكال نحوية قديمة أو مكتوبة في لغات جديدة[1].

إعادة الادخال :

أحيانا لا تكون الوثيقة المرغوبة في رقمنتها بحالة جيدة أو تحتوي على ملاحظات أو إضافات مكتوبة بخط اليد والكتابة بخط اليد لا يتم التعرف إلى الحروف فيها بشكل جيد لذا تحتاج الوثيقة إلى إعادة إدخالها باليد وإعادة و إدخال العملية يتم من خلالها متابة محتوى الوثيقة مباشرة في معالج الكلمات Processor word وهي عملية تستغرق وقتا كبيرا لإدخال المحتوى وتصحيح النتائج لذا لا ينبغي استخدامها إلا في حالات الضرورة فقط بالرغم من إمكانية الاعتماد وعلى إعادة وإدخال المواد المكتوبة بخط اليد إلا أن الكاميرا الرقمية يمكن أن تقدم حلا وبديلا لإعادة إدخال المواد المطبوعة والقديمة أو التالفة أو المخطوطة[2].

المطلب الثالث: إيجابيات وأهداف عملية الرقمنة

الفرع الأول: ايجابيات عملية الرقمنة في المؤسسات المعلومات.

تناولنا في السابق عن أهمية الرقمنة أنها تحقق فوائد جمة، وهنا تستكمل الحديث عن ايجابيات التي تحقق من خلال الرقمنة وهي كثيرة منها:

- ❖ عندما تحول المجموعات ومصادر المعلومات للشكل الرقمي فإنه يمكن للمستفيد استرجاعها في ثوان معدودة كما أنه يتيح إمكانية الإطلاع على مصدر

[1] مهدري بن جامع، المرجع السابق،ص68.

[2] المثم، نبيل عبد الرحمن، المكتبة الرقمية في المملكة السعودية، ط،الرياض 2010،ص360.

المعلومات ذاته من قبل ملايين المستفيدين في الوقت نفسه وهذا يساعد مؤسسات المعلومات في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

- ❖ إمكانية تقاسم المعلومات وسهولة تبادلها رقميا سواء بين الأشخاص أو على المستوى المؤسسات وهذا قد يعزز من عملية التعاون بين مؤسسات المعلومات.
- ❖ الإتاحة الدائمة لمصادر المعلومات.
- ❖ عملية الرقمنة لمصادر المعلومات تتيح إمكانية التكامل مع الوسائط الأخرى(الصورة والصوت والفيديو)، وهذا مما يعطي المعلومة قيمة أكبر من لو كانت بشكل مطبوع.
- ❖ مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المؤسسات المعلومات خصيصا مع تضاخم وتنوع مصادر المعلومات وكثرة الباحثين في أنتاجهم للبحث العلمي.
- ❖ حفظ مصادر المعلومات بأكثر من شكل، غير الشكل المطبوع[1].

الفرع الثاني:أهداف عملية الرقمنة.

ويحدد بييرايف دوشمان مجموعة الأهداف الأساسية المنشودة تحقيقها من وراء الرقمنة والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح أمام:

حماية المجموعات الأصلية والنادرة:

حيث تمثل إمكانية استخدام الفعالة لحفظ المصادر المعلومات النادرة والقيمة وبالتالي لا يسمح للمستفيد بالإطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الإطلاع على مصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخو بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيدين .

التشارك في المصادر والمجموعات:

تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه اتجاها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات

[1] ريان بن كحلة، المرجع السابق،ص 61.

التقليدية و التي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الإطلاع على مصدر المعلومات في عدد النسخ المتاحة منه.

الإطلاع على النصوص:

بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة إلا أن هذه العملية يمكن أن تتيح في بعض الأحيان أفضل من تلك التي تتيحها النص الأصلي، كما يمكن ويفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص وتصغير "الزوم" والانتقال السريع إلى أي جزيئة من جزيئات النص من خلال منظومة الروابط الفائقة إلى جانب إمكانية محاكاة وسيط الإطلاع الرقمي الكتاب الرقمي للكتاب بالتقليدي الورقي.

إتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات:

يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تميز بها المجموعات الرقمية، فقد يكون وسع المكتبة أمداد أي مكتبة أخرى بنسخة إلكترونية من مصدر المعلومات عبر المنظومة الشبكات ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المكتبات حيث يتمكن المستفيد من الإطلاع و المقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في عدة مكتبات أو مؤسسات للمعلومات[1].

ما أضافت **سهيلة مهري** مجموعة من الأهداف على المستويات التالية منها:

الحفظ: يعد حفظ المصادر و المعلومات في الصيغة الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أغراض.

التخزين: أما بخصوص التخزين فإننا نشهد العديد من الوسائط الرقمية من أقراص مضغوطة يمكنها تخزينها ألاف الصفحات، بالإضافة إلى الرقمية الأخرى مثل DUD وهذا فإن الرقمنة توفر علينا الكثير المساحات.

[1] ريان بن كحلة، المرجع السابق،ص63

التشارك: من خلال شبكات المعلومات خاصة شبكة الانترنت التي وفرت إمكانية الإطلاع على الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في الوقت نفسه.

سرعة الأسترجاع وسهولة الاستخدام.

تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع قعن طريق تحويل المواد والوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمستفيد استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق في النظم التقليدية.

الحصول على المعلومات دون التدخل البشري.

تحقيق عائد مادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على الأقراص الضوئية أو إتاحة على الشبكة ولا يقصد بالربح هنا الإتجار بقدر ما هو الحصول على عائدي مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمل[1].

المبحث الثاني : الإدارة المحلية مقاربة معرفية

إن دراسة الإدارة المحلية يقتضي بنا ضرورة التطرق إلى مختلف جوانبها المعرفية، بدءا من . مناقشة نشأتها وتطورها. التاريخي باعتبارها ظاهرة إدارية. بالإضافة إلى ضرورة معرفة مفهوم الإدارة المحلية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها ودراسة أركانها وعناصرها الأساسية ومعرفة أهميتها وأهدافها المختلفة، خاصة وأنها تقوم على التوفيق مابين الصالح العام المحلي والصالح العام للدولة .

أولا : مفهوم الإدارة المحلية

لمعرفة مفهوم الإدارة المحلية لابد علينا أن نتطرق لمجموعة من العناصر المرتبطة بها والتي تشمل :

نشأة وتطور الإدارة المحلية : عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد إلا أنه لم يتخذ شكله القانوني وأساسه التنظيمي إلا بعد نشوء الدولة الحديثة التي تعددت وظائفها، وزادت أعباؤها حيث أصبح من الضرورة الملحة للتخفيف عنها، فتنازلت الدولة الكثير سلطاتها، فمهد ذلك ظهور الأسباب المرجعية التي قادت السكان المحليين لإكتساب نزعة المشاركة في

[1] المرجع السابق،ص64.

إتخاذ القرار من خلال أشكال تنظيمية وأساليب عديدة ، شكلت في الأساس البناء التحتي لنظام الإدارة المحلية، الذي عرف عملية تطورية ونشأة مرت بمراحل أساسية هي :

أ. المرحلة البدائية : لقد عرف التاريخ الإدارة المحلية خليته الأولى في تجمع أسر بدائية ، أين كان هدف الإنسان فيها ينحصر في تأمين الغذاء [1]، فالإنسان لم يعرف حياة العزلة بل عاش مع بني جنسه في جماعات بدائية تمثلت في القبائل التي لم تكن كيانا سياسيا فقط بل كيانا إجتماعيا، واقتصاديا ، وإداريا متكاملا ، بل وكانت بمثابة حكومات قبلية يترأسها زعماء القبائل الذين تتشكل منهم مجالس القبائل، ومن أقدم هذه الحكومات القبلية بجد حكومات المدن المصرية القديمة الصغيرة التي كانت تنتشر على ضفاف نهر النيل، حيث عرفت هذه التجمعات أشكالا بسيطة من المجالس المحلية أهمها " مجالس العشرة العظام " التي كانت تضم عشرة أعضاء بالإنتخاب برأسهم حاكم المدينة، لإدارة شؤون المنطقة المحلية الصغيرة. كما عرفت الهند نظام المجالس المحلية التي تمثل عددا من القرى قبل بداية التاريخ الميلادي بفترة طويلة. وفي بلاد الإغريق ساد نظام دولة المدينة التي كانت في وحدة سياسية مستقلة تتمتع بالإكتفاء الذاتي.[2]

يمكن القول مما سبق أن النظام القبلي كان يفتقد لعنصر الإستقرار المجتمعي ، نتيجة لكثرة الترحال . فارتباط سلطان القبيلة ومجلسها بعنصر السكان وليس الإقليم الجغرافي، إلى غاية ظهور حق الملكية الذي حقق إستقرار القبائل بأقاليمها ، ودفع بها إلى الإندماج مكونة مدنا وقرى كبيرة وهذا هو أقصى حد وصلت إليه الإدارة المحلية كصورة بدائية.

ب **المرحلة المدينة أو الحضرية** : في هذه المرحلة أدى إنتشار القرى وتعددها واحتكاكها إلى إندماجها في مدن كبرى آهلة بالسكان، مشكلة حكومات إقليمية وإمبراطوريات،[3] تميزت بنظام مركزي مفرط نتيجة لظهور الحاجة الشديدة لبسط سلطتها على كامل مساحتها الجغرافية، ومع إنفتاح الإمبراطوريات القديمة والوسيطة على شعوب ومناطق

---

[1] قصراوي أمينة ، " إدارة المناطق العربية الفلسطينية في إسرائيل " ، (مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 02 (2012

[2] محمد محمد بردان ، الإدارة المحلية : دراسات في المفاهيم، المبادئ العلمية . القاهرة : دار النهضة العربية ، ، (درس (2) ، ص 08 ، 10 ،

[3] قصراوي أمينة ، مرجع سابق الذكر ، ص 03 .

وأجناس، وثقافات متنوعة، ثم تقوية الحكومة المحلية على حساب الإمبراطوريات في مرحلة الشيخوخة مما أدى إلى بروز نظام الإقطاعات والمدن والأقاليم، حيث كان النظام الإقطاعي نظاما محليا قائما على الولاء الإقليمي المحلي يقوم على توزيع السلطة بين أمراء الإقطاع، فظهر في كل إقطاع إقليم مستقل وإدارة مستقلة وقوة عسكرية مستقلة حيث إستمرت هذه الكيانات المحلية كشكل سائد لنظام الحكم طوال القرون الوسطى[1].

من خلال هذه المرحلة يمكن القول أن الإدارة المحلية ظهرت في شكل كيانات وحكومات إقليمية ، مشكلة إمبراطوريات واسعة تخضع لرقابتها وسلطتها، وقد ساعد في ظهور هذه الحكومات المحلية إتساع الرقعة الجغرافية ، التي كانت تسطر عليها الإمبراطوريات ، ومنح الإقطاعات إدارة مستقلة لأقاليمها المتنوعة في الأجناس والثقافات .

ج. **المرحلة الحديثة :** بدأت هذه المرحلة بظهور الدولة القومية التي ظهرت على أنقاض النظام الإقطاعي حيث إتخذت الإدارة المركزية السياسية والإدارية طابعا لها بهدف توحيد العناصر الإقليمية، أو البشرية المكونة للدولة . وقد ساعد على ذلك قلة الوظائف التي كانت تقدمها الدولة ، والتي إقتصرت على الأمن الداخلي ، والدفاع الخارجي والفصل في النزاعات .

ومع مرور الزمن تشعبت وظائف الدولة ، وأصبح تدخلها يشمل المجالات الإقتصادية والإجتماعية ، فبرزت اللامركزية وعدم التركيز كفلسفات سياسية وإدارية. ومن أبرز صور اللامركزية وعدم التركيز التي ظهرت : اللاوزارية ، الفدرالية الحكم المحلي [2] لكن الإدارة المحلية ومفهوم الدولة ككل دخل منعطفا جديدا بعد ظهور الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر ، وما أعقبها من إنتشار للوعي الثقافي والعلمي والتكنولوجي ، حيث انتقلت وظيفة الدولة من مفهومها الكلاسيكي (حارسة (إلى دولة الرعاية الإجتماعية. فأصبحت الدولة تضع برامج التخطيط والتنمية وتحقيق الرفاهالأمر الذي أدى إلى عجزها في مواجهة التحديات والأزمات، وتزايد الأعباء [3] كل ذلك دفع بالدولة إلى توزيع الوظيفة الإدارية وإعادة

[1] محمد محمد بردان ، مرجع سابق الذكر ، ص 10 .

[2] محمد محمد بردان، مرجع سابق.

[3] سناء قاسم محمد حبينا ، " واقع وإستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية " (رسالة ماجيستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، كلية الدراسات العليا ، 2006) ، ص 18

تنظيم جميع مصالحها ، وتقاسمهما للوظائف والأعباء مع الهيئات المحلية المستقلة عن الهيئة المركزية ، مع إبقائها على الحفاظ على وحدتها السياسية والإدارية للدولة.[1]

2- **تعريف الإدارة المحلية** : تعددت التعريفات التي تناولت الإدارة المحلية حسب وجهات نظر الفقهاء والمفكرين ، ويرجع ذلك إلى كون كل مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر أو الكاتب . لكن على الرغم من ذلك فأغلب المفكرين يتفقون على المبادئ الأساسية المتعلقة بالإدارة المحلية [2]. ويمكن تلخيص ورصد الإتجاهات التي تناولت تعريف الإدارة المحلية في ثلاثة إتجاهات رئيسية:

الإتجاه الأول : يعرف الإدارة المحلية إنطلاقا من وظائف هذه الإدارة، لكن هذا التعريف لم يكن جامعا نظرا لتعدد. وظائف الإدارة المحلية واختلافها من دولة إلى أخرى حسب النظام والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية ، وحسب مراحل التطور السياسي والفكري لكل دولة.

الإتجاه الثاني : يعرف الإدارة المحلية إنطلاقا من أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ، ولكن هذا التعريف لايؤدي إلى الوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية بالإضافة إلى أن الأهداف المرجوة من الحكم المحلي تختلف من زمن إلى آخر ومن مرحلة إلى تاريخية إلى أخرى .

الإتجاه الثالث : أما الإتجاه الثالث لتعريف الإدارة المحلية، فإن الكثير من المفكرين يجمعون على أنه الإتجاه السليم حيث ينظر بعين الإعتبار إلى جوهر الحكم المحلي وبناه وهيئته والمقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري لهذا النظام الذي تكون من المجالس المحلية، بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية.[3]

وضمن هذا الإطار العام يمكننا إدراج التعاريف التالية:

---

[1] قصراوي أمينة، مرجع سابق الذكر ،

[2] محمد محمود الطعامية ، "نظم الإدارة المحلية : المفهوم والفلسفة والأهداف" ، الملتقى العربي الأول مداخلة مقدمة حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، سلطنة عمان، 18/20 أوت 2003 ، ص08

[3] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية : دراسة مقارنة الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 11

يعرفها الكاتب البريطاني "غرام" مودي ModieGrame " على أنها: " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة "

ويعرفها العطار بأنها : " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية ، تباشر إختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها "، أهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الإنتخابي في الإدارة المحلية ، وعلى الرقابة والإشراف الذي تمارسه الحكومة المركزية.[1]

وعرفها الشيخلي بأنها : " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات الأجهزة المركزية والمحلية ، وذلك بعرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد ، وما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية الإدارة المحلية ودورها في إدارة وتسيير المرافق العامة المحلية داخل بين مجتمعها.[2]

أما John Cherke جون شيركي (فيعرف الإدارة المحلية على أنها :" ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطة محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية[3] على ضوء التعريفات السابقة وقواسمها المشتركة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها : " ذلك النظام الإداري الذي تلحاً بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية ، وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة ، تمارس مهامها على إقليم جغراني محدد تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

[1] محمد محمود الطعامنة، مرجع سابق الذكر ، ص 09

[2] عبد الرؤوف مشري ، " الإدارة المحلية ودورها في تطوير المجتمعات النامية " ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 ، جامعة قسنطينة 02

[3] أيمن عودة ، الإدارة المحلية . عمان : دار وائل للنشر ، الأردن، 2010، من 18.

3- تمييز الإدارة المحلية عن المفاهيم الأخرى:

أ. التمييز بين الإدارة المحلية والحكم المحلي :

يعتبر الحكم المحلي الحكم الذي تتنازل فيه الحكومة المركزية عن صلاحيات واسعة واختصاصات كبيرة للمجالس المنتخبة التي تتمتع بقدر أكبر من الإستقلالية في ممارسة إختصاصاتها مقارنة بالإدارة المحلية في ظل سيادة الدولة .[1]

لكن هناك جدل واسع بين الكتاب والباحثين العرب حول مصطلحات الإدارة المحلية " Administrationومصطلح الحكم المحلي " Local Government " حيث يرى بعضهم أن نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، فبعض الدول عند تطبيقها للامركزية الإدارية تبدأ بتفويض الصلاحية أو تحويلها أولا من الحكومة إلى ممثليها في المحافظات، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق الإدارة المحلية ، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي[2].

وهناك رأي آخر يعتبر مصطلحي الإدارة المحلية ، والحكم المحلي مترادفين لا يجب التفريق بينهما . بمعنى أن لهما مدلول واحد ، وأنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى ، أو مطلقة إلى أخرى وداخل الدولة الواحدة .[3]

فالنظام الفرنسي يستخدم مصطلح الإدارة المحلية رغم أن كل أعضاء المجالس المحلية يتم إختيارهم عن طريق الإنتخاب. في حين يستخدم النظام الإنجليزي مصطلح الحكم المحلي على الرغم من وجود الرجال الحكماء Elderlyفي المجالس المحلية المعينين بواسطة المجلس المحلي حتى سنة 1974 .[4]

وهنا رأي ثالث يرى أن هناك إختلاف كبير بين المصطلحين الإدارة المحلية والحكم المحلي . فالأول يتعلق باللامركزية الإدارية أما الثاني فيتعلق باللامركزية السياسية الشائعة

---

[1]ناجي عبد النور ، " دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة : تجربة البلديات الجزائرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الأول – جامعة عنابة ، جانفي 2009، ص 02 .

[2]محمد محمود الطعامة ، مرجع سابق الذكر ، ص 07

[3]نوال بوكعبات ، " تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر : دراسة حالة ولاية جيجل ، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 ، ص105.

[4]محمد محمود الطعامية، مرجع سابق الذكر، ص07

في نظم الإتحاد الفدرالي، كما أن الحكم المحلي ينشأ بموجب دستور، والرقابة من السلطة المركزية تكون مخففة وفي غالب الأحيان مجرد إشراف على الأعمال المحلية أما الإدارة المحلية فتنشأ بموجب قانون كما أن الرقابة من السلطة الوصية تكون مشددة ، يمتلك الحكم المحلي إختصاصات قضائية ، تشريعية ، تنفيذية ، تستوحى من الدستور أما الإدارة المحلية فلها إختصاصات إدارية تعدل بالقانون كما أن الحكم المحلي يخضع للقوانين الصادرة عنه، أما الإدارة المحلية فتخضع لقوانين الدولة المركزية.

وما يجدر الإشارة إليه أن المعيار والمحرك الرئيسي في وجود نظام سليم وقوي، هو مدى تمتع الهيئات المحلية من قدرة في إتخاذ مختلف القرارات بصورة مستقلة وكذا تمكنها من تفيذها في حدود وحدتها الإدارية بصرف النظر عن التسميات.[1]

ب- التمييز بين الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري :

يقوم نظام عدم التركيز على إمتلاك بعض الأجهزة المحلية والتي تمثل السلطة المركزية لبعض الصلاحيات والسلطات التقريرية ، مع إبقاء القرارات ذات الأهمية من إختصاص السلطة المركزية حيث أن هذه الصيغة تخفف عن الوزراء بعض الأعباء والإختصاصات خاصة المتعلقة بالشؤون المحلية.[2]

ومن أهم الفوارق التي تميز عدم التركيز في الإدارة المحلية بحد [3]:

-أسلوب عدم التركيز الإداري يندرج تحت مظلة المركزية الإدارية في حين أن الإدارة المحلية تندرج تحت مظلة اللامركزية.

- عدم التركيز الإداري لا يتطلب تعدد السلطات الإدارية ، وإنما يقوم على توزيع إختصاصات الوظيفة الإدارية بين أعضاء سلطة إدارية واحدة. أما في نظام الإدارة

[1] نفس المرجع الأنف الذكر .

[2] أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية – تر : محمد عرب صاصيلا ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ، ص 106.

[3] عاشوري ، " الإتجاهات المعاصرة للنظام الإدارة المحلية " ، (مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية2014، ص24.

المحلية فهناك تعدد للسلطات الإدارية حيث توزع الإختصاصات والمهام بين الحكومة المركزية ومجالس محلية منتخبة تتمتع عادة باستقلال مالي وإداري .

-في حالة عدم التركيز الإداري تتخذ القرارات وتبرم مختلف العقود الإدارية باسم الدولة بواسطة موظفيها في الأقاليم ، أما نظام الإدارة المحلية فإن المجالس المحلية هي من تتولى إتخاذ القرارات وإبرام العقود باسمها ولحسابها.

-للإدارة المحلية أهمية سياسية وبعد ديموقراطي لأنها تترك إدارة الشؤون المحلية لممثلي المواطنين في الأقاليم بينما لا يمتلك عدم التركيز الإداري هذه الأهمية باعتباره مجرد تطبيق القانون " الفن الإداري" .

- تخضع المجالس المحلية في نظام الإدارة المحلية للوصاية الإدارية من قبل الحكومة المركزية ، بينما يخضع الموظفون في الأقاليم في ظل عدم التركيز الإداري للسلطة الرئاسية.[1]

ج. التمييز بين الإدارة المحلية واللامركزية المرفقية (المصلحية) :

تتمثل اللامركزية المرفقية في منح مرفق عام معين، أو بعض المشاريع والمصالح العامة الشخصية المعنوية الإعتبارية وقدر من الإستقلال عن السلطة المركزية ومع خضوعها للرقابة وبقائها تحت إشرافها مثل : مرافق التعليم ، الغاز الماء الصحة ، النقل ... وذلك من أجل تسهيل ممارستها لنشاطها بعيدا عن التعقيدات الإدارية ، ولا يستند هذا الأسلوب على فكرة الديموقراطية، فهي فكرة فنية، تتصل بكفاءة إدارة المرفق ، وليس من الحاجة الأخذ بأسلوب الإنتخابات إختيار رؤساء وأعضاء مجالس هذه الهيئات العمومية ، بل نجده يعتمد على أسلوب التعيين ، كما أن ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها يكون ضمن الحدود

[1] هاني علي الطهراوي، القانون الإداري (ماهية القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري) ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006، ص107.

والإختصاصات الممنوحة لها ، ولا يمكنها مباشرة نشاطات أخرى أو التوسيع من إختصاصاتها.[1]

وتعرف اللامركزية المرفقية بأنها :" مشروع إقتصادي تملكه الدولة وتمنحه الشخصية المعنوية وتديره بأساليب تختلف عن إدارتها التقليدية ، غايته إشباع حاجات عامة ومصالحهم" ، ويمكن تعريفها كذلك بأنها :" الوعاء الذي تمتزج فيه الحرية الإقتصادية والكفاية الإنتخابية مع المسؤولية العامة والرقابة الذاتية [2].

من خلال ماسبق يتضح لنا أن الإدارة المحلية تتفق مع اللامركزية المرفقية في ثلاث عناصر هي : الشخصية المعنوية أو الإعتبارية ، والإستقلال المالي ، وخضوع كلاهما لرقابة السلطة المركزية. بينما نجد فروق جوهرية بين الإدارة المحلية واللامركزية المرفقية ، وتتجسد في كون الإدارة المحلية تنشأ لرعاية مصالح طائفة من الناس في جزء أو إقليم من أقاليم الدولة على أساس المهام . بينما تنشأ اللامركزية المرفقية لغرض محدد واختصاص أنشئت لتحقيقه على أساس المصالح والتخصص . كما أن الإدارة المحلية تنشأ بتأثير عوامل سياسة أهمها الأفكار الديموقراطية ومبادئ الحرية، وحق المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، بينما الأشخاص العامة المرفقية تنشأ لأسباب فنية هي : الرغبة في إدارة المرافق العامة بطريقة سليمة ، وتحقيق الفعالية.

د. **التمييز بين الإدارة المحلية والحكم الذاتي:**

قبل التمييز بين الإدارة المحلية والحكم الذاتي ينبغي لنا توضيح فكرة الحكم الذاتي، فهي فكرة تحتوي على مدلولين مدلول دولي وآخر داخلي. ففي مجال القانون الدولي العام يقصد بالحكم الذاتي صيغة للحكم تطبق على الأقاليم أو مناطق معينة تتوفر فيها كل مقومات الدولة من شعب وإقليم وسلطة سياسية، ولكنها تبقى تحت سيطرة وحكم الدولة المستعمرة حيث لا تتمتع بالسيادة الخارجية، فهي مستقلة إداريا وماليا دون أن يكون لها إستقلال سياسي.

[1] خديجة حمدي، محيرة بلحاج، " التنظيم الإداري في الجزائر مذكرة ماستر ، جامعة مصطفى إصطبولي معسكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص97.

[2] عتيقة كواشي ، " اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية : دراسة تحليلية مقارنة " ، مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص67.

أما مدلول الحكم الذاتي على المستوى الداخلي، فيعرف بأنه : مباشرة جمهور الشعب لسلطته في مختلف الميادين واعتبره البعض بأنه نظام لامركزي يقوم على أساس الإعتراف بجزء معين من إقليم الدولة بالإستقلال الذاتي ضمن إشراف ورقابة الدولة.

كما يعرف البعض الحكم الذاتي بأنه صيغة متطورة من اللامركزية الإدارية، تقوم بموجبها الدولة وضمن وحداتها القانونية والسياسية بالإعتراف والإقرار القومية أو ، جماعة دينية أو لغوية أو ثقافية معينة بعض السلطات التشريعية والإدارية تحت رقابة الدولة وإشرافها[1].

يتضح مما سبق أن الحكم الذاتي يتميز بوجود سلطات تنفيذية وتشريعية ذات صلاحيات أوسع من صلاحيات الإدارة المحلية ، بالإضافة إلى وجود سلطة قضائية يناط بها تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم، كما أن الحكم الذاتي غالبا ما يكون على أساس الإعتراف لإقليم مميز قوميا أو عرفيا داخل الدولة بالإستقلال في إدارة شؤونه والهدف منه هو حماية قومية أو جماعة عرفية تقطن في إقليم داخل الدولة. بينما الإدارة المحلية لا يشترط أن يتضمن إقليمها وجود طائفة أو جماعة عرفية متميزة داخل الدولة كما أن أغلب أقاليم الحكم الذاتي تمتلك علم خاص بها إلى جانب الدولة التابعة لها ، أما الإدارة المحلية فهي تمتلك علم الدولة التي تنتمي إليها فقط .

ثانيا : مقومات الإدارة المحلية وأهدافها

1 مقومات الإدارة المحلية :

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المنتخبة ، وتمارس إختصاصاتها تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها ، وهي ترتكز على ثلاثة أركان[2]:

أ. **وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية** : تنقسم الدولة هنا إداريا إلى عدد من الوحدات المحلية وفقا لظروفها الخاصة مراعين في ذلك التوزيع الجغرافي الإجتماعي

[1] سامي حسن و نجم عبد الله ، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها – القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 ، ص94-95.

[2] باديس بن حدة ، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي دراسة مقارنة. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2016ص 65-66.

والتاريخي (المساحة ، عدد السكان ومدى تجانسهم) ، بالإضافة إلى الموارد المالية والإقتصادية . وتمنح هذه الوحدات المحلية الشخصية المعنوية ، التي تعرف على أنها مجموعة من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض معين أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين، ويعترف لها القانون بالشخصية القانونية المقررة للإنسان فتصبح أهلا لإكتساب الحقوق ، والإلتزام بالواجبات من خلال هذا التعريف نستنتج عناصر الشخصية المعنوية وهي كالتالي :

- الإستقلال المالي .
- الأهلية القانونية .
- الحق في التقاضي.
- الموطن المستقل.
- الممثل الشخصي للوحدة المحلية.
- ممارسة السلطة والتمنع بامتيازاتها

من خلال هذه النتائج المترتبة عن الإعتراف بالشخصية المعنوية للوحدات المحلية، التي ترى أن لها الحق في إشباع مصالح وحاجات معينة لسكان الوحدة المحلية ، بينما هي لاتحم بقية سكان الدولة . لذا لابد من التمييز بين المرافق المحلية التي تعتبر شأنا محليا خاصا ، وبين المرافق القومية التي تهم سكان الدولة عامة والتمييز فيما بينها.

ب- قيام هيئات محلية منتخبة:

إن إعتراف المشروع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة ، تنوب السكان المحليين في إدارتها بإعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة المحلية الذين خبرو مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها ، ويجب أن يتولى سكان الوحدات المحلية إدارة هذا النوع من المرافق بأنفسهم وأن يتم ذلك بإختيار السلطات المحلية هؤلاء السكان وليس ع طريق الحكومة أو الإدارة المركزية . ويذهب أغلب الفقهاء إلى ضرورة أن يتم إختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق

الإنتخابات تأكيدا لمبدأ الديموقراطية .[1]وليس هناك معيار ثابت ومحدد فيما يتعلق بتحديد حجم ، ومدة وشروط العضوية في المجالس المحلية ، فهناك إختلافات كبيرة بين الدول في هذه المسألة ، ونجد الإختلاف أحيانا حتى بين الوحدات المحلية داخل الدولة الواحدة ، ويكمن هذا الإختلاف لمجموعة متعددة من العوامل أهمها : عدد السكان في الوحدة المحلية ومساحتها ودرجة التقدم الحضاري فيها ، وكذا إنضمام وحدة النمط (التشابه في تشكيل واختصاصات المجالس المحلية) ، وأيضا طبيعة النظام السياسي السائد وطبيعة الوحدة المحلية وليس هناك معيار ثابت ومحدد فيما يتعلق بتحديد حجم ، ومدة وشروط العضوية في المجالس المحلية، فهناك إختلافات كبيرة بين الدول في هذه المسألة ، ونجد الإختلاف أحيانا حتى بين الوحدات المحلية داخل الدولة الواحدة ويكمن هذا الإختلاف لمجموعة متعددة من العوامل أهمها : عدد السكان في الوحدة المحلية ومساحتها ودرجة التقدم الحضاري فيها ، وكذا إنضمام وحدة النمط (التشابه في تشكيل واختصاصات المجالس المحلية) ، وأيضا طبيعة النظام السياسي السائد وطبيعة الوحدة المحلية.

وتتشكل أساليب تشكيل المجالس المحلية :

الإنتخابات : يعتبر الإنتخاب وسيلة ديموقراطية حيث ذهب العديد من الفقهاء للقول أن النظام اللامركزي بعد إمتدادا لفكرة الديموقراطية في المجال الإداري، لذا يجب أن يقوم على الإنتخاب وهو الطريقة الأساسية التي يتم بموجبها تشكيل المجالس المحلية ، ويمثل شرطا ضروريا لوجود اللامركزية ، ففكرة الديموقراطية تتمثل في الإنتخابات التي تعكس رأي الشعب وإرادته، وحريته في إختيار ممثلين له يعبرون عن أمانيهم وأن الحريات المحلية هي جزء من الحريات العامة التي هي أساس كل نظام ديموقراطي ، ويعتبر الإنتخاب ضمانا لإستقلال الهيئات المحلية حيث ينظر أنصار هذا الإتجاه إلى الإنتخاب على أنه الوسيلة المثلى والأساسية التي تضمن وتدعم إستقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية. ولا يتحقق هذا الإستقلال إلا بإختيار أعضاء المجالس المحلية، عن طريق الإنتخاب.

ويرى الفقيه موريو (moroi) أن اللامركزية تتضمن أمرين هما : إنتخاب المجالس المحلية، وأن تتخذ هذه المجالس القرارات المتعلقة بالمسائل المحلية، ويتفق معه الأستاذ

[1]سكينة عاشوري، مرجع سابق الذكر. ، ص 30 ، 32

كادوا (cadu) و الذي يبين الإرتباط الوثيق بين إستغلال السلطات المحلية في ظل التنظيم اللامركزي، وبين ضرورة تشكيلها بالإنتخاب، ويرى أن التنظيم اللامركزي يتضمن أمرين هما: وجود إطار جغرائي يشعر الأفراد بوجود مجموعة مصالح تربطهم ؛ وأن يكون هناك ممثلون منتخبون يتمتعون باستقلال حقيقي فيما يقومون به من أعمال إدارية.

التعيين : يهدف إلى توفير الأعضاء ذوي الخبرات الفنية والإدارية، تعينهم السلطة المركزية ، والهدف من ذلك هو خلق مجالس محلية يتولى إدارتها أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الإجتماعية في الإقليم ، ويعتمد أنصار هذا الأسلوب على مجموعة من المبررات يمكن إجمالها فيما يلي :

أن أسلوب الإنتخاب وخاصة في الدول النامية التي لم يصل المواطن فيها إلى درجة كافية من الوعي السياسي، قد لا يفرز أكفأ المرشحين ، وذلك بالنظر إلى أن الإنتخاب لا يقع بالضرورة على المرشح الأكفأ والأحدر بعضوية المجلس.

الإنتخاب في نظام الإدارة المحلية يمكن أن يشكل تحديدا لوحدة الدولة السياسية ، على إعتبار أن المجالس المحلية وبمرور الزمن قد تستقل فيها الوحدات المحلية، وتشكل دويلات تطالب بالإنفصال .

أن المرشح المنتخب لن يكون قادرا على القيام بواجباته ومسؤولياته على نحو سليم ، إذ ستكثر المخالفات والتجاوزات من المجلس المنتخب تحت تأثير العواطف الشخصية .

الجمع بين الإنتخاب والتعيين : إنتخاب المجالس المحلية أمر تقتضيه النزعة الديموقراطية (الديموقراطية التشاركية) والمشاركة في إتخاذ القرار. ولكن المجتمع والأعضاء المنتخبون لم يصلوا إلى درجة من الوعي العام والإنتخاب ليس بالضرورة يحقق النتائج المرجوة منه ، لذا يتم الجمع بين الإنتخاب والتعيين ، وتشكل السلطات المحلية الكفاءة الفنية اللازمة على أن تكون الغالبية للأعضاء المنتخبين.

ج. إشراف ورقابة السلطة المركزية على أعمال الهيئات المحلية المنتخبة :[1]

[1] أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، النظام اللامركزي : دراسة مقارنة عمان : مكتبة زين الحقوقية والأدبية 2016، ص 51 .53

يعتبر إستقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية ، ولكن الإستقلال النام أمر غير قائم لأنه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشأة الكيانات السياسية التي تطالب بالإنفصال عن الدولة مما يهدد وحدتها وسلامة أراضيها ، وكما لا يمكن تصور وجود المركزية المطلقة لا يمكن أيضا تصور وجود اللامركزية المطلقة ولضمان الإستقلال والحد من عيوبه ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة ، وضعت الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية تمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون وتعنيهذه الوصاية الإدارية :" مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها حماية للمصلحة العامة ".

المجالس المحلية والهيئات المحلية وإن كانت تمارس صلاحياتها مستقلة عن السلطة المركزية إلا أنها ليست منفصلة عن الهيكل العام للدولة وعليها ممارسة إختصاصاتها في نطاق السياسة العامة للدولة، وهي ملزمة بإحترام الخطط العامة التي تضعها السلطات المركزية إعمالا لمبدأ " مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ " وضمانا لإحترام الهيئات المحلية لذلك فإن المشروع يرتب عادة حقا للسلطة المركزية في المراقبة على أعمال الهيئات المحلية ، ورقابة السلطة للمركزية يجب ألا تكون ضعيفة بحيث يخلو المجال فيساء إستخدام الحرية وتتضرر حين ذاك المصلحتين الوطنية والمحلية ، وعليه يجب أن تكون الرقابة معتدلة بحيث تؤدي إلى حماية المصالح العليا للدولة مع إحترام المصالح في نطاق اللامركزية.

وتتخذ الرقابة على الهيئات المحلية الصور التالية [1]:

الرقابة على المجالس والهيئات ذاتها: إن إنشاء وإلغاء وحدات الإدارة اللامركزية (البلديات مثلا) من اختصاص القانون حيث يتم عادة بموجب قانون صادر عن السلطة التشريعية فان ذات القانون المنشئ لتلك الوحدات يخول السلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف وحل أجهزة وهيئات الإدارة اللامركزية دون المساس بوجود المعنوية لتلك الإدارة.

[1] بوبكر ماضوي ، صور الرقابة على الإدارة الفعلية " ، (مذكرة ماستر جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014) ، في 30 35.

الإيقاف:suspension حيث يمكن للإدارة المركزية (سلطة الوصاية (أن توقف أو تعطل نشاط وسير أعمال مجلس أو هيئة معينة مؤقتا طيلة فترة محددة لإعتبارات معينة تستند المبدأ المشروعية أو مبدأ الملائمة.

الحلdissolution: كما قد يحول القانون لسلطة الوصاية أن تقدم بالحل والإزالة والإنهاء الدائم لهيئة من هيئات الإدارة المحلية المجلس المنتخب) وهو من أخطر مظاهر الرقابة و الوصاية الإدارية المساسه بمبدأ الديمقراطية والاختيار الشعبي ، الأمر الذي استلزم إحاطته بجملة من القيود والشروط حفاظا على أركان النظام اللامركزية المتمثل في استقلال وحدات الإدارة اللامركزية .

الرقابة على الأشخاص : تمارس السلطة الوصاية رقابتها على الأشخاص المعنيين بالوحدات اللامركزية وفق إجراءات معينة وتمارس وصايتها الإدارية على الأشخاص والأفراد القائمين على إدارة تسير الهيئات المحلية في:

-توقيف العضو بمينات الادارة اللامركزية لمدة محددة عن ممارسة المهام

-الإقالة الأسباب عملية ، كتولي العضو المنتخب المهام إدارية في جهة أخرى.

-العزل أو الطرد أو الفصل بسبب إدانته لإرتكاب أعمال مخالفة للقانون.

الرقابة على الأعمال : ويقصد بها رقابة الإدارة المركزية على أعمال الهيئات المحلية وتتحلى هذه الرقابة في المصادقة والإلغاء و الحلول:

المصادقة : أوجبت مختلف قوانين الإدارة المحلية إخضاع بعض قراراتها لتزكية السلطة المركزية وقد تكون صريحة أو ضمنية وفق ما ينص عليه القانون وتكون أمام المصادقة الصريحة عندما تلجأ السلطة المركزية أو جهة الوصاية الى إصدار قرار تفصح فيه صراحة عن تزكيتها لقرار صادر عن الجهة التابعة لها وصاليا ، أما المصادقة الضمنية فتكون عندما تلتزم سلطة الإشراف الصمت أزاء العمل أو القرار المعروض عليها.

الإلغاء : إن مقتضيات النظام اللامركزي تفرض على سلطة الإشراف إبطال القرارات غير المشروعة الصادرة عن الهيئات المحلية حتى لا يحدث الإصطدام بين الجهاز المركزي

و المحلي فعادة ما تحد القانون يتدخل لحصر حالات معينة يتمكن بموجبها الجهاز المركزي من إلغاء قرارات تم اتخادها على المستوى المحلي.[1]

الحلول : إن سلطة الوصاية لا تمارس رقابتها فقط على الأعمال الإيجابية التي تصدر عن الهيئة المستقلة المحلية ولكنها تراقب ايضا الأعمال السلبية لهذه الهيئات عندما تبادر الى القيام ببعض واجباتها التي فرضت عليها قانونا.

2 **أهداف الإدارة المحلية :** يمكن إستخلاص الأهداف التالية :

أ -الأهداف السياسية :

الديموقراطية والمشاركة : تعتبر الديموقراطية والمشاركة أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية . وهي تقوم على قاعدة المشاركة في إتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية، وغني عن القول بأن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديموقراطية وأساسها، وقاعدة لنظم الحكم الديموقراطي بالدولة.

دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي : إن نظم الإدارة المحلية تسهم في القضاء على إستئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها ، والقضاء عليها نهائيا .

تقوية البناء السياسي والاقتصادي والإجتماعي للدولة : وذلك بتوزيع الإختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة ، ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندما تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي إعتادت على حرية التعرف والإستقلال قادرة على الوقوف على قدميها ، والتصدي لمسؤولياتها دون شعور بالحاجة أو الإعتماد المطلق على المركز .

ب. الأهداف الإدارية [2]:

[1] باديس من حدة، مرجع سابق الذكر ، ص 102 103.

[2] ياسين بن حدة، مرجع سابق ذكره، ص104

-**تحقيق الكفاءة الإدارية** : أشار الباحث بروفينج (brouvingأن أهم حسنات النظام اللامركزي ما يتعلق بالنواحي الإقتصادية حيث أن هذا النظام من وجهة نظره أكثر جدوى إقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية. حيث يمكن النظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة ، والتي تختلف من محلية لأخرى. وبهذا فهي أكثر قدرة على الإستجابة للطلبات المتباينة مقارنة للنظام المركزي .

القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية : حيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات ، وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عائق أو روتين من خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

-خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والإستفادة من آداء بعضها البعض نتيجة لذلك.

تقريب المستهلك من المنتج ، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ، ويمثلون جهود المستفيدين منها ، ويشتركون معهم في تمويلها.

ج. **الأهداف الإجتماعية والثقافية** : ترتكز الأهداف الإجتماعية والثقافية على مايلي :

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية ، بما يضمن تفهم الطرفين لإحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها إقتصاديا وإجتماعيا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن ، واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياقالإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بإنتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على إحتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.
- تعميم قيم حسب المعرفة وإتقان العمل وتنمية الثقافة الوطنية.
- الإهتمام بتحسين التعليم والصحة لكافة الأفراد.

د. **الأهداف البيئية** : لم يستثنى البعد البيئي عن السياسات وأجندات الإدارة المحلية ، خاصة في الآونة الأخيرة ومع الإختصاصات الجديدة التي منحت إياها من أجل إحداث

إصلاح وتغيير في أدوارها التنموية ، إنطلاقا فلسفة وأهداف التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بمسألة ترشيد التسيير المحلي للموارد الطبيعية المحلية بعدما لحق بالبيئة من تأثيرات متفاوتة جراء النشاط الإقتصادي والبشري وسوء الإستغلال . لذا عمدت حل من دول العالم إلى إنتهاج التخطيط البيئي كوسيلة لتحقيق التقدم. وفي إطار الأدوار الجديدة الموكلة لتحقيق تنمية مستدامة والحفاظ على البيئة خرجت قمة ريو دي جانيرو المنعقدة عام 1992 بأن الحلول لهذه المشاكل البيئية بين أيدي الإدارات المحلية ، من خلال الخذ بالمشاريع الاقتصادية البيئية ، والحفاظ على النظام البيئي لضمان حياة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة وتحسين ظروف حياة الأجيال الحالية[1].

المبحث الثالث: علاقة الرقمنة بالإدارة المحلية .

تعتبر عملية إدخال تطبيقات الإدارة الإلكترونية أو الرقمنة من قبل الإدارة المحلية بمثابة آلية جديدة ومتميزة في تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي كما أنها أصبحت أمر حتمي لمواكبة التطورات العالمية السريعة وذلك لما لها من دور في ترقية المهام والأنشطة وتطوير الخدمات، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطبيقات الرقمنة في الإدارة المحلية وأثرها على تقديم الخدمات.

المطلب الأول: أساليب الرقمنة في تطوير خدمات الإدارة المحلية.

الفرع الأول: دواعي اعتماد الرقمنة من قبل الإدارات المحلية في تقديم خدمات.

إن تطبيق الإدارة الرقمية الإلكترونية على المستوى المحلي ليس ضربا من ضروب الرفاهية وإنما حتمية تفوضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي منظمة باختلاف أهدافها وقد ساهمت تطورات وتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الطلب على رفع المخرجات وضمان سلامة العمليات في الدعوة إلى

[1] ذات نور الهدى ، سعودي سعيدة ، " الإتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية ". مذكرة ماستر ، جامعة جيجل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية (2017، ص 11-10

إحداث تطوير إداري من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي وهو الحوكمة المحلية وتقديم أفضل الخدمات.[1]

ويمكن تلخيص أبرز الأسباب الداعية لاعتماد الإدارة الرقمية من قبل الإدارات المحلية في تقديم الخدمات بالآتي:

- ❖ الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة المعاملات .
- ❖ القرارات والتوصيات الفورية والتي قد تسبب في أحداث عدم التوازن في التطبيق.
- ❖ ضرورة توحيد البيانات على المستوى الإدارة.
- ❖ صعوبة الوقوف على معدات قياس الأداء.
- ❖ ضرورة أيجاد وتوفير قاعدة بيانات موحدة متداولة بين مؤسسات الإدارة المحلية المختلفة وهذا من أجل ربح الوقت.
- ❖ التوجه نحو توظيف استخدام التكنولوجيا المتطورة والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

حتمية تحقيق الاتصال والتواصل المستمر بين المواطنين بالرغم من وجود تحديات اتساع نطاق أعداد المستفيدين.

[1] بوعبد الله علي، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة بلدية الشفة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق يحي، جيجل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والعلوم السياسية، 2018/2017،ص53.

الفرع الثاني: أساليب ووسائل الرقمنة في تطوير خدمات الإدارة المحلية.

تعتمد الإدارة الإلكترونية في تطوير خدمات للإدارة المحلية على أساليب حديث وسائل تقنية وفنية وتنظيمية مناسب يمكن إجمالها في :

إعتماد الإدارة المحلية على حزم برمجية وتطبيقات مستخدمة ومبرمجة تثبيت مصداقيتها فالإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي أيضا تحتاج إلى وجود مناسب وعال من البيئة التحثية المتطورة التي تضمنت شبكة.[1]

حديثة للإتصال والبيانات ، تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بدقة.

الإعتماد على أنظمة معلومات تسهل من عمل الإدارة الرقمية وتصفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج المترتبة عليها.

فعلى مستوى البلدية من أجل تخفيف العبء على المواطن والإدارة يتم العمل على وضع إطار خدماتي إلكتروني لتقديم الخدمات والمعلومات المختلفة، ويوضح الجدول التالي بعض الأنظمة الداخلية والخدمات الإلكترونية التي يمكن أن تعتمدها البلديات والإدارات المحلية:

الأنظمة الداخلية (تحديث الإدارة)	**الخدمات الإلكترونية.**
أنظمة المعلومات الجغرافية. أنظمة إدارة شؤون البلدية الإدارية المختلفة (المالية ، الموارد البشرية، المخزون) أنظمة إدارة الأراضي والعقارات أنظمة المختبرات الصحية والرقابة الغذائية. أنظمة المخالفات ومتابعة الشكاوي المواطنين.	استعلام عن النشاطات والفاعليات المحلية. استعلام عن الأطباء والمراكز الصحية في المنطقة. طلب ترخيص منزل أو مؤسسة. طلب ترخيص إنشاء أبنية ومتابعة المعاملة إلكترونية. طلب ترخيص بالإعلانات.

[1] المرجع السابق،ص54.

أنظمة الصرف الصحي والري وإدارة الطرق	أخبار البلديات، حملات التوعية الإلكترونية حول الوقاية المحلية ، الأمراض الشائعة. تحميل النماذج البلدية والإجراءات الخاصة بها. الإستعلام عن خدمات المكتبات العامة إلكترونيا

المصدر: مركز دراسات الحكومة الإلكترونية ، البلدية الإلكترونية التمييز في العمل العام، بيروت، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية.

تطبيق الوسائل الإلكترونية اللازمة من أجل الاستفادة من الخدمات والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها على المستوى المحلي أو من أجهزة الكمبيوتر الشخصية، الهاتف الشبكي وغيرها التي تمكر المواطن من الاتصال بالشبكات المختلفة، وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

وتستخدم الإدارات المحلية بولاية نيويورك الأمريكية وسائل تكنولوجية مختلفة لأداء عمليات وخدماتها الإلكترونية ومنها استخدا م البريد الإلكتروني ، ونظام اللقاءات عبر شبكة المعلومات ونظام المحاسبة الإلكترونية باستخدام مصطلح وبرنامج.

Sogt wareالذي يجعل من حساب التكاليف والإدارات الخاصة بالخدمات والمعاملات أسهل وأيسر من القيام بها عن طريق التموين في دفاتر الحسابات.

تطبيق الخدمات العامة وتقديمها بطريقة إلكترونيۃ يتم بواسطتها إنجاز بعض الخدمات العامة وتقديمها بطريقة آلية وذل لتحويل الأعمال الإدارية البسيطة التي يقوم بها الموظف إلى أعمال إلكترونية تتم تلقائيا.

حماية المعلومات الشخصية للموطنين عن طريق توفير الأمن الإكتروني من أجل حمايتها تعمل الإدارة الإلكترونية على تطبيق إجراءات أخرى تساهم في تأمين خدماتها ، حيث تستخدم تقنيات أمنية مهمة.

التشفير: وهو عملية تتم من خلالها منع أي جهة غير مسموح لها من فهم محتوى الرسالة أو الخدمة.

التوقيع الرقمي: هو عملية من خلالها التأكد من هوية المرسل الرسالة من خلال استخدام مفتاح خاص لتشفير الرسالة من قبل المرسل.

البصمة الإلكترونية: وتستعمل للتأكد من عدم حصول أي تغيير في الرسالة وفي حالة العبث أو التخريب فهذا يعني عدم تطابق البصمة معها.دالشهادات الرقمية: هي عبارة عن وثائف إلكترونية تصدر لجهة ذات الصلاحية، تتيح التحقيق من هوية الشكرة أو الإدارة التي تتعامل معها عبر الأنترنت، عن طريق التأكد من المفتاح العام، أما الجهة التي تصدر الشهادات الرقمية فهي جهة موثوفة تكون أمنية على المفتاح العام وعلى إثبات هويتك[1].

المطلب الثاني: إنعكاسات تطبيق الرقمنة على الإدارة المحلية وخدماتها:

أصبحت الإدارة المحلية في عالمنا الحديث المفصل الأساسي والأكثر أهمية في رعاية الشؤون لمختلفة المتعلقة بحياة الفرد والمجتمع حيث تلعب الرقمنة دورا أساسيا في تحسين جودة هذه الخدمات وتقديمها في صورة حديثة تلبي الرغبات المختلفة، وتقلل من أعباءها إدارتها[2].

الفرع الأول : ترشيد الرقمنة الخدمات الإدارة المحلية

وتتضمن ترشيد الرقمنة لخدمات الإدارة المحلية مجموعة من العناصر تتمثل في :

1- تحقيق مردودية الخدمة العمومية : ويتعلق ذلك بمدى مردودية مشاريع الخدمة العمومية ومختلف إسهاماتها في إعادة ترتيب الخدمات المقدمة للمواطنين، ضرورة تحقيق رضا الموطن وثقته بمؤسسات الخدمة العامة.

[1] المرجع السابق، ص57.

[2] نفس المرجع السابق،ص58-59.

2- تقليص تكاليف الخدمة : ويتجسد ذلك من خلال الاتصال عن بعد للوصول على الخدمة من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال والاعتماد على النوافذ والشبك إلكتروني.

3- سرعة الاستجابة واحترام المواعيد : يتم الاعتماد في تقديم الخدمات على تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتمثلة من أجل ربح الوقت وتحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون تأخير.

4- تحقيق الدقة : تقوم على تقديم الخدمات وفق مقاييس مضبوطة، تحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية تحد من الأخطاء الإدارية وتتمنع من التجاوزات أثناء تقديم الخدمة.

5- سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة : إن إدخال تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في أداء الخدمة العمومية سيؤدي إلى تحقيق المحاسبة في جميع البيانات والجزئيات تلك المهام من خلال وجود النشر الإلكتروني في كل المراحل الخدمة فلا مجال لإخفاء المعاملات ولا وجود لأي فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى فالمصلحة تصبح عامة مادامت الخدمة عامة.

6- تحسين وترقية الخدمات المقدمة: وذلك من خلال :

- تقيليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص أجال الانتظار.
- تسهيل المعاملات مع الأفراد عن طريق تبسيط وتسهيل الإجراءات.
- تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق الورقية.التقليل من التزاحم وعدد مرات التردد على الأجهزة الإدارية وتحقيق العدالة والشفافية.
- سهولة التنقل الأفراد بفضل المراقبة الإلكترونية السريعة لوثائق المسافرين المتمثلة في وثائق الإلكترونية البيومترية.
- القضاء على الطوابير غير المنتهية التي تعاني منها الإدارات المحلية.

- التمكن من الوصول إلى المناطق النائية مما سهل على مواطني تلك المناطق تلبية إحتياجاتهم وتسيير أمورهم دون عناء التنقل[1].

الفرع الثاني: تطوير قدرات الإدارة المحلية في تقديم الخدمات ذات الجودة:

للرقمنة دور رئيسي في تطوير الإدارة المحلية والعمل الإداري بها، حيث ساهمت في تطوير الكثير من مراحل العمل الإداري وتحديث أساليبه وتوفير المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ، وهي انعكاس لما تمنحه تكنولوجيا الإعلام والاتصال للإدارة المحلية، الأمر الذي يمكنها من تحسين أدائها وتحقيق الجودة في الخدمات التي تقدمها للمواطنين على المستوى المحلي ويكون ذلك من خلال:

1/ كفاءة الإدارة المحلية في تقديم الخدمات المواطنين المحلين:

ينتج عن الرقمنة وتطبيقاتها مساهمة الإدارة المحلية في تقديم خدمات سريعة وغير مكلفة، ولا يكون ذلك إلا بتوفير البنى التحتية والدرجة العالية من التقدم التكنولوجي والدعم المالي المخصص، وكذا مستوى تدريب العاملين، ومن خلال كل ذلك تستطع الأجهزة الإدارية الانتقال إلى مرحلة توفير فيها الخدمة، حيث يمكن للموطن تعبئة نموذج طلب الخدمة ويرسلها مباشرة عبر الخط[2].

كما تساهم الإدارة الرقمية تحديث مختلف الأعمال والمشاريع الإدارة المحلية في تقديم الخدمة للمواطن من خلال:

- ✓ تبسيط إجراء تنفيذ مختلف الأعمال والمشاريع وتدفق مختلف المعاملات الكتروني.
- ✓ المساهمة في تحقيق التمييز من خلال انخفض أوقات أنجاز المعاملات وتكلفتها.

[1] بوعبد الله على، دور الإدارة الإلكترونية وفي تفعيل خدمات الإدارة المحلية ، دراسة حالة بلدية الشقة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، ، مجمد الصديق جيجل، 2017-2018،ص 62.

[2] سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص75

- ✓ توفر الأرشفة الإلكترونية للمعلومات مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن تخزين خاصة بالأرشيف ، فضلا عن الحصول على معلومات صحيحة.
- ✓ مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز مفهوم الجودة الشاملة من خلال تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ✓ تسهيل إجراء الاتصال مع الأجهزة الإدارية المختلفة الأخرى.
- ✓ تساهم في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب نظرا لتوفر البيانات الدقيقة.

2/ **تطوير الخطط وبرامج الإدارة المحلية التنموية :** تلعب الرقمنة دورا كبيرا في تطوير الخدمة وصياغة وتنفيذ السياسات المحلية خاصة وأن خطط المحلية لا تعني تقديم الخدمات وفحسب، ولكن صياغة وصنع السياسات المتعلقة بالتنمية المحلية وما تتضمنه من إيجاد فرص استثمار ووظائف وأعمال ومشاريع جديدة، ويبرز دور التقنية المعلوماتية من خلال جعل الإدارة المحلية تغلب على العوائق الإدارية والاقتصادية وقادرة على منافسو وخلق ظروف جذب استثمار مع الريادة في الإنتاجية والفاعلية، كما تعزز التقنية المعلوماتية التواصل بين سكان الإدارة المحلية ومراكز اتخاذ القرار من خلال تضمين مختلف الحاجيات والمطالب والتوجهات السكانية المحلية في الخطط الوطنية وأخذ الخصوصية السكانية للوحدات المحلية في الحساب يجعل الخطط التي يتم وضعها عبارة عن عمليات واقعية وفاعلية ذات معنى السكان المحليين ، كما يحقق التوافق والانسجام بين مساهمات كل إدارة محلية أو الأقاليم المحلية الأخرى ضمن المنظومة الوطنية[1].

[1] عدنان بن عبد الله الشيحة، دور الحوكمة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية، الفرص و التحديات ، الرياض(د،س،ن)،ص120.

الانفتاح الإدارة على المواطن وتمكينه من الممارسة الديمقراطية: تنفتح الرقمنة للمواطن على المستوى المحلي المجال للحريات الفردية و الجماعات ، التي تتجلى في المشاركة في الحملات الانتخابية أيضا تسجيل أصوات الناخبين ونتائج الاقتراع ، استطلاع أراء المواطنين وعقد اجتماعات ومنتديات ولقاءات جماهيرية والأمر الذي يسح بالوصول و الاطلاع على محاضر اجتماعات المجالس المحلية.

فعلى سبيل المثال في مدينة نيويورك الأمريكية تقوم الحكومة المحلية بوضع جدول أعمال المجلس المحلي للاجتماع القادم على مواقعها الإلكترونية للاطلاع على ما يتضمنه الجدول من انشغالات والاهتمامات المختلفة للمواطن المحلي كما يحقق للمواطنين التواصل مع المجلس المحلي ومخاطبته عبر البريد الإلكتروني خلال اجتماعات المجلس وتعتبر الرسائل والمداخلات الإلكترونية جزء من الاجتماع الرسمي للمجلس.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية خطأ إلكترونيا لبعض الخدمات الخاصة بالتقاعد والرعاية الصحية ، خدمات البحث عن وظائفها وغيرها.

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على عصرنة الإدارة.

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة في عالمنا اليوم أصبح من المهم و الضروري لأي دولة أن تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات و المعلومات في تطوير المرفق العام، فأصبحت تتجه بشكل سريع إلى نظام الإدارة الرقمية، فالمرافق العامة هي مشروعات تستهدف تحقيق النفع العام تحتفظ حكومة بكلمة العليا في إنشاؤها وإدارتها وإلغائها .

تعتبر الدولة نفسها مجرد مجموعة من المرافق العامة لا تتمتع بحقوق وامتيازا ت السلطة العامة إلا في هذه المرافق وبسبب إقامتها وتشغيلها ونظرا لاعتماد الأفراد على المرافق العامة في أداء خدمات حيوية مثل "استخراج الوثائق الضريبية لدى مصالح الضرائب بصفة منظمة

واستخراج الوثائق الرسمية من البلية أو الاشتراك في خدمات الانترنت لدى مؤسسة اتصالات"[1].

[1] هدى غرار، هاجر شيخر وأخرون، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، قطاع العدالة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة كلية الحقوق و العلوم الساسية، 2019-2020،ص28

خلاصة الفصل الأول :

إن من أهم مميزات هذا العصر، استخدام التقنيات الإلكترونية في الإدارة الحديثة ومن التقنيات التي نراها في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية ظهور تقنية الإدارة الرقمية أو ما يعرف "بالرقمنة".

حيث أصبح اليوم مصطلح الإدارة الرقمية من المصطلحات الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكة المعلومات والاتصالات والتي أحدثت تطور هائل وهام في تقديم الخدمات، لاسيما في الإدارات العامة ويتجسد 1لك من خلال تحسين الخدمات وسرعة أداءها جودتها ، ومنه اعتبرت الرقمنة أحد أهم الركائز المهمة لعصرنة الإدارة، وعلى الرغم من تعدد تعريفها الرقمنة إلا أنه يمكن أن نستنت ج أن المفاهيم السابقة تشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعة من النصوص الإلكترونية وإدارتها ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي أي شكل إلكتروني ، كما أن لجوء الدول إلى الرقمنة من أجل عصرنة إدارتها كانت نتيجة دوافع متعددة، منها تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية .

زمنه نستنتج أن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية لعصرنة الإدارة الجزائرية حتى تتماشى مع الثورة الحاصلة في تكنولوجيا الأعلام والاتصال.

أصبح للرقمنة دورا كبيرا في تحسين الخدمة العمومية بفضل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من جهة ومتطلبات العمل في البيئة المعرفية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى حصول تطورات جذرية على مستوى الهياكل التنظيمية للمنظمات، والأنشطة والمهام التي تقوم بها، وكذا القائمين عليها من حيث العلاقات والأنماط السلوكية، فضلا على الإمكانات والمواد التي يجري استخدامها من أجل تحقيق أهداف محددة من خلال إعطاء صورة واضحة عن أهمية المعلومات في هيكلها وبنائها التنظيمي.[1]

تعد الرقمنة حتمية لابد من الاهتمام بها لأنها أحدث أثر عميق على البنيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسة حيث أصبحت القوة الفاعلة لكل مناحي الحياة .

فبالرغم من الايجابيات الكثيرة التي تضمنها عملية الرقمية إلا أننا نلاحظ أن هناك عراقيل وصعوبات واضحة في تبني الرقمنة وضعف فيا إرساء قواعدها وعدم وجود مساعي جادة لدى المسؤولين ومبادرات وفعلية لدى المهنيين من أجل النهوض بتبينها:

وبناءا على ما سبق جاءت هذه الدراسة محاولة منا إلقاء الضوء على واقع الرقمنة (المبحث الأول) وعلى أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها (المبحث الثاني.)

[1] لمقدم عبد الغني الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي موسم 2016/2017، ص 40.

المبحث الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر .

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال إستراتجية تهدف من ورائها الجزائر لدفع عجلة التنمية للوصول لتحقيق مستوى أفضل في عمل وأداء الإدارات العمومية في كثير من القطاعات المهمة والتي سارعت الحكومة الجزائرية التوسع في تطبيق الرقمنة من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا المجال. وبالتالي يكمن دور الرقمية آلية لتحسينالخدمة العمومية فيما يتضمنه المطلب الأول (دوافع تطبيق الرقمية في مجال الخدمة العمومية) والمطلب الثاني) نماذج لتطبيقات الرقمنة في الجزائر[1].

المطلب الأول: دوافع ومتطلبات تطبيق الرقمنة في مجال الخدمة العمومية[2]

يتضمن هذا المطلب الدوافع التي أدت إلى تبني الرقمية في مجال الخدمة العمومية لتعزيز الوصول إلى المعلومات وتحسين الخدمة العمومية وما تطلبه من إمكانيات ومجهودات حتى تحقيق الأهداف.

الفرع الأول: دوافع تطبيق الرقمنة في ميدان الخدمة العمومية.

لقد تعددت الدوافع التي أدت إلى تنفيذ مشروع رقمية مصادر المعلومات أو ما يعرف بعملية التحويل الرقمي لموارد غير رقمية ويمكن إحالته للأسباب التالية :

تعزيز الوصول: ويعتبر أحد أهم الأسباب لرقمنة مصادر المعلومات، وذلك بسبب الرغبة الملحة من طرف المستفيدين من أجل الحصول على هذه المصادر من جهة، وكذلك الرغبة لدى المكتبات ومراكز الأرشيف للوصول إليها وتلبية احتياجات المستفيدين من جهة أخرى .

---

[1] لمقدم عبد الغني المرجع السابق، ص 40.

[2] الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف (تر) هية ملحم، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013، ص 07

تحسين الخدمات وذلك من خلال توفير الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية لهذه المؤسسات مع ما يتناسب مع التعليم والتعلم مدى الحياة[1] .

الحد من حاول استخدام النسخ الأصلية المهددة بالتلف وذلك بسبب كثرة استخدامها أولهشاشتها أو لقدمه، وبالتالي عند إنشاء نسخ إحتياطية تتم المحافظة على النسخ الأصلية.

تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية: فالتكنولوجيا الحديثة تمكن المجتمع من الحصول على فوائد كثيرة وذلك من خلال تحسين اداء المؤسسات واتاحة فرص الاستثمار لها في قطاع التكنولوجيا، لتسهيل الإجراءات والاستفادة من المميزات التقنية الموجودة على المستوى الدولي.

توجهات العولمة نحو تقنية الروابط الإنسانية التي دفعت العديد من الدول إلى تطوير خدماتها للوصول إلى مستويات عليا من أجل الحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها وإرضاء المواطنين، وذلك بعد ما أصبح امامه مقياس عالميا يستطيع من خلاله مقاره ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها .

التحولات الديمقراطية وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة [2] ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان[3].

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة.

عند البدء في أي مشروع لابد له من إحتياجات ومتطلبات حتى يتمكن هذا المشروع من تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، وللرقمنة متطلبات تتمثل في:

المتطلبات التقنية:

ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات، لغرض تحديثها كي يستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية، ومن المهم الإشارة في هذا المجال

[1]

[2] الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، مرجع سابق، ص 41

[3] المرجع نفسه . من 41

إلى ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع الأنظمة الإلكترونية الحديثة وشبكات الاتصالات والمعلومات لأنها من العناصر المه مة والضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية وارتباطها بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات.

فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية كما تتنوع أنماطها مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة مثل ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأكشاك التلفاز التفاعلي، خدمات الهاتف الخلوي المتكاملة مع الانترنت وتقنياتها مثل خدمات الرسائل (SMS) وبرتوكول الإتصال بالانترنت (WAP) والوسائط المعلوماتية الأخرى أو استخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات وتقنيات شبكات الانترنت والأنترنيت الإكسترانيت[1].

يمكن حصر أهم هذه الشبكات الإلكترونية فيما يلي:

الانترنت وهي عبارة عن مجموعة من ملايين الحواسيب منتشرة في آلاف الأماكن حول العالم، ويمكن لمستخدم هذه الحواسيب استخدام حواسيب أخرى للمشاركة في الملفات وذلك بسبب وجود برتوكولات تسهل عملية التشارك".

فشبكة الإنترنت أصبح تأثيرها يمتد إلى كل المجالات مما يحتم على كل المنضمات ضرورة الارتباط بشبكة الانترنت والاستفادة من خدماتها، هناك عدة خدمات وتطبيقات لشبكة الانترانت تتمثل فيما يلي:

البريد الإلكتروني :(Electronic Mailوهو من أهم وأوسع الخدمات انتشارا عبر الشبكة العالمية وتستخدم لأغراض مهنية ووظيفية وشخصية مختلفة.

قوائم النقاش Li Sale) وهو برنامج يعمل عا متابعة وصيانة قوائم ومنتديات النقاش حيث يعقد مستخدمو هذه الخدمة مناقشات حول موضوع من الموضوعات عن طريق استخدام بريدهم الإلكتروني.

[1] سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية الملكة المتحدة، الجامعة الإفتراضية الدولية (دس من (ص 41.40

المجموعات الاخبارية وهي خدمة لتبادل الأخبار والآراء التي تخص موضوع من الموضوعات مئات الألوف من المستخدمين الموزعين في مناطق العالم المختلفة.

التجارة الالكترونية) Commane) : حيث تتم مختلف أنواع التعاملات التجارية وعقد الصفقات والإعلان عن مختلف أنواع البضائع والمنتوجات وشويقها[1].

الدخول إلى شبكات المعلومات وفهارس المكتبات أصبح من الممكن الدخول على العديد من شبكات المعلومات المحلية الأكاديمية وغير الاكاديمية المحوسبة على المستوى الإقليمي، وفي مناطق العالم المختلفة كذلك من الممكن الدخول على فهارس المكتبات العالمية الكبرى مثل مكتبة الكونغرس.

التعليم عن بعد أو كما يسميه البعض بالجامعات المفتوحة، وهي نمط تعليمي جديد في نظامه وطرائق تدريسه وأساليب إدارته وبرامجه، ويعتمد على كافة الوسائط والتكنولوجيات التي يتم التعليم من خلالها عن بعد، إلا أن شبكة الويب العالمية تعد من أكثر استعلامات الانترنت وعالية وهو برنامج تطبيقي مستخدم لوضع وعرض صفحات الويب متضمنا ذلك الرسوم والوسائط المتعددة، حيث أصبحت برامج التصفح أداة قياسية للانترنت، كما تعد شبكة الويب العالمية واجهة المستخدم الرسومية للانترنت التي تزود المستخدمين بواجهة بسيطة ثابتة لنطاق واسع من المعلومات المتنوعة .

الانترنت: وهي عبارة عن الشبكة الخاصة بمنظمة معنية والتي تستخدم تكنولوجيا الانترانت ويتم تصميمها لمقابلة إحتياجات العاملين في المنظمة من المعلومات.

إن شبكة الانترانت تطلق على التطبيق العلمي لاستخدام تقنيات الانترنت والويب في الشبكة الداخلية للمؤسسة بغرض رفع كفاءة العمل الإداري، وتحسين آليات مشاركة الموارد المعلومات والاستفادة من تقنيات الحواسيب المشتركة بالاضافة إلى ذلك يمكن الشبكة الانترانت أن تحقق للمنظمات عدة مزايا منها :

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق، ص 42

-تحسين مستوى الإتصالات .

-توفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وفقا لاحتياجات العاملين.

-تدريب وإعادة تعلم العاملين في المنظمة.

-دعم التفاعلات على المستوى العالمي.

شبكة الإنترانت لا تعمل وحدها وإنما تعمل من خلال تكنولوجيا الانترنت وترتبط عادة بشبكة المنظمة الخارجية الإكسترانت ومن شبكتي الأنترانت والاكسترانت تستخدم تكنولوجيا المعلومات للانتقال بالمنظمة إلى مستوى العمل بالإدارة الالكترونية في بيئتها الداخلية وفي إدارة علاقته مع بيئتها الخارجية.

الإكسترانت هي عبارة عن الشبكة التي تربط شبكات الإنترانت الخاصة بالشركات والعملاء ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم أعمال مشتركة، أو تؤمن لهم تبادل المعلومات والمشاركة فيها مع الحفاظ على خصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة كما أن شبكة الأكسترانت تستند إلى تقنيات الانترنت وتتوجه إلى المستفيدين في البيئة الخارجية ولكن ضمن نطاق محدود بنوع العلاقة التي تريدها الشركة.

أتاحت للشركات أن تشترك في نظمها وشبكاتها المحلية مع جماعات أ وشركات متباعدة جغرافيا وبتكلفة منخفظة للغاية، كما أتاح هذا النوع من الشبكات للشركات التعامل مع موردي المواد الخام والتعامل مع الموزعين والمستفيدين بشكل مميز .

لكي تحقق المنظمات الأهداف المبتغاة منها والوصول إدارة جيدة تساند التطوير والتغيير وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية يتطلب وجود قيادات إدارية تتعامل بكفاءة[1].

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق، ص 43

المتطلبات الإدارية:

وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وضع المعرفة بالإضافة لذلك، يتوجب على كل الإدارات في المنظمات التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة والمعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب المتبعة في المنظمات مع ضرورة تطوير وتبسيط إجراءات وخطوات العمل مما يخفف الأعباء الإدارية بما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات والوزارات المختلفة .

وتتطلب الإدارة وجود بيئة تنظيمية حديثة ومرنة أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة الريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية، كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي من خلال توفير مجموعة من المتطلبات التنظيمية من أهمها ما يلي :

-تحديد درجة مساهمة كل عملية أو وضيفة في تحقيق الأهداف المطلوبة .

-إستعاب العمليات غير الضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشيا مع متطلبات التحول للأعمال الالكترونية .

-إضافة العمليات اللازمة لتعميم عملية التحول إلى الأعمال الإلكترونية .

-توفر القدر الكافي من المرونة للنظام وتحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

المتطلبات الأمنية[1]:

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية وازدياد شبكات الإتصالات والمعلومات إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق حيث أن التطورات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانات والتقنيات

[1] سميرة مطر المسعودي، مرجع سابق، ص 43

المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية السرقة أو تدمير المعلومات مما أدى إلى التفكير الجدي لتحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية والوقائية لحماية منظومات الحواسيب من أي خرق أو تخريب وتكمن أهمية تأمين حماية وخصوصية المنظمات والأفراد في:

- يجب تحديد مجموعة من القواعد التي تحكم خصوصية البيانات والمعلومات وجودتها .
- وتكاملها ويمكن القول في ضوء ما سبق أن توفير هذه المتطلبات جميعها ضرورة لا غنى عنها مما يتطلب وجود الإدارة الجيدة والمدركة لأهمية تبني مثل هذه التقنيات الحديثة والسعي المحاولة توفير متطلبات تطبيقها داخل المنظمات والتصدي لكل العقوبات التي تعترض تبنيها.
- ولتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وعي الناس والمسؤولين ببنية وآراء ومزايا تبين تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها وتطوير البنية الأساسية الكافية لشبكات العمل والاتصالات وحث المديرين والموظفين وتدريبهم لتحقيق التطبيق الفعال لإدارة الالكترونية .

المتطلبات البشرية:

بعد العنصر البشري من أهم العناصر في المنظمات، وبدون هذا العنصر لن تتمكن المنظمات من تحقيق أدافها حتى وإن إمتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة[1].

مما يتطلب تأهيل العناصر البشرية أصلا جيدا على مستوى عالي من الكفاءة مع ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الإتصالات الإلكترونية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريب لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتتمثل المتطلبات البشرية فيما يلي:

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق، ص 44.

إيجاد نظم فاعلة للمحافظة على الأفراد وتطويرهم وتحفيزهم من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البنية التكنولوجية.

المتطلبات المالية:

تحتاج المشاريع الضخمة إلى أموال طائلة لكي تضمن له الإستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة من تحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الالكترونية وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار، لذلك لا بد من توفير التمويل الكافي لهذا المشروع ورصد ميزانية مستقلة للمشروع بحيث تكون تحت المراجعة دوريا لغرض ديمومة التمويل المستمر للمشروع.[1]

المطلب الثاني: نماذج لتطبيق الرقمنة في الجزائر.

بالرجوع للتطبيقات العملية للإدارة الالكترونية في الجزائر فإنه دعما لسرعة الإستجابة وتليت طلبات المواطنين في الحصول على الخدمة بشكل متواصل، تلبية لانشغالاتهم فقد تم الاعتماد في العديد من القطاعات على الأساليب التكنولوجية [2] والمعصرنة للتعامل مع المواطنين وعلى سبيل المثال :الفرع الأول: قطاع البريد والاتصالات قامت مؤسسة بريد الجزائر يتوزيع 06 دل ملايين بطاقة سحب إضافة لتأسيس 500 مركز سحب إلكتروني لبريد الجزائر، وبعد انطلاق عملية توزيع بطاقات السحبكبدايات أولية بالجزائر العاصمة باشرت مصالح البريد ابتداء من الفاتح جانفي 2007 عملية توفير بطاقات السحب الإلكتروني وتعميم إستعمالها[3].

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق

[2] غريبي علي إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وأفاق ،ترشيدها، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضار، الأغواط ، الجزائر، العدد الثالث 2016 ص .425

[3] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة كلية الحقوق والعلوم الساسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة 2009/2010، ص 139

الفرع الثاني: قطاع العدالة

إصلاح قطاع العدالة أحد أهم مشاريع الإصلاح الأساسية برنامج الحكومة والذي تهدف من خلاله محاولة تحقيق النزاهة وإقرار العدالة والتأسيس لدولة القانون وذلك بالعديد من الوسائل ومن بينها:

على مستوى موقع الواب الخاص بوزارة العدل تم فتح بريد الكتروني : Contact@notice dg للإجابة على أسئلة المواطنين في وقت قياسي.

إنشاء مواقع واب لكل من المحكمة العليا، مجلس الدولة الديوان الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها مركز البحوث القانونية والقضائية .كما تم إنجاز شباك إلكتروني على مستوى على الجهات القضائية يسمح بإعطاء كل المعلومات عن القضايا المسجلة في وقت قياسي كما يمكن أيضا من استقبال المواطنين والمحامين وفئة ذوي الإحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاءات لكل فئة.

كذلك من بين التطبيقات العملية لمشروع الإدارة الإلكترونية إنطلاق مشروع رقمنة [1] الأرشيف القضائي إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف الفضائية وتسيره من خلال الإستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر (ضد تلف وضياع الوثائق)، وكذا جعل عمليات البحث والاسترجاع تتم بسرعة وفعالية .

الفرع الثالث : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي :

كثيرة هي صور استغلال التكنولوجيا الحديثة في قطاع أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ويمكن إيراد أمثلة عنها وفق ما يلي :

الإطلاع على الموقع الرسمي لوزارة العظيم الحالي والبحث العلمي وكذا جميع الجامعات والمراكز الجامعية على مستوى الوطن، ما يقرب كل الطلبة والأساتذة وجميع المواطنين منها .

[1] غريبي علي، المرجع السابق، ص 426

عمليات التسجيلات الجامعية بالوسائل الإلكترونية للطلبة الحاصلين على البكالوريا وتمنحهم الجامعة فرصة التسجيل الأولي عن طريق الأنترنيت بملء استمارة إلكترونية يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا عبر المواقع الإلكترونية .

الإتصال بالمكتبات الإلكترونية المركزية للجامعات بهدف السماح لكل من الطلبة والأساتذة الإستفادة من خدماتها .

برنامج التعليم عن بعد: فقصد تخفيف نقائص التأطير من جهة و من أجل تحسين نوعية التكوين تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على 3 مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة استعمال التكنولوجيا المحاضرات المرئية على الخصوص [1] قصد إمتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين مع تحسين محسوس المستوى التعليم والتكوين سياق على المدى القصر.

المرحلة الثانية: تشهد إعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة تعتمد خاصة على الواب التعلم عبر الخط والتعلم الالكتروني) وفي ذلك قصد تحقيق ضمان التومية (سباق على المدى المتوسط).

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويم نشره عن طريق التعليم من بعد بواسطة قناة المعرفة التي يتعرى مجال إستعمالها والإستفادة منها بكثير النطاق الجامعي حيث تستهدف جمهور واسعا من المتعلمين أشخاص يريدون توسيع معارفهم أشخاص يحتاجون لأمور متخصصة أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم مرض متواجدون في المستشفيات أشخاص في فترة النقاهة ... الخ.

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه ص 427

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة مختصة للمحاضرات المرئية والتعليم الالكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشركة الوطنية للمبحث[1] .(ARF)

الفرع الرابع: في النظام المصرفي الجزائري

من خلال استعمال شبكة الاتصالات الإلكترونية، حيث بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شيكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسيرها جعل بعضها تتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات هذا العامل الذي كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل والعامل أي زيادة الطلب.[2]

ورغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل :

بطاقة السحب من الصرفات الآلية (DAB) لمؤسسة البريد .

البطاقة المصرفية للسحب والرفع للمصارف التالية : القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري.[3]

المطلب الثالث: رهنات وتحديات تطبيق الرقمنة في الجزائر لتحسين الخدمة العمومية

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه، ص .427

[2] بوعافية رشيد الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري. مذكرة نيل شهادة ماجستير، العلوم الإقتصادية الكلية العلوم الاقتصادية والتيسير البليدة سنة 2005، ص 164 165

[3] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه، ص 2

إن تنفيذ آليات الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع يصطدم بجملة من المعوقات بعضها معوقات داخلية تخص المنظمة وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول وأخرى خارجية تخص البيئة المحيطة بالمنظمة وهذا ما سنتناول في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعوقات الداخلية.

وتشمل المعوقات الإدارية والمعوقات التقنية والمعوقات البشرية والمعوقات المالية.

أولا: المعوقات الإدارية

بالرغم من دخول تغيرات جديدة تتماشى والتطورات الحديثة على الأسلوب التقليدي للإدارة في العديد من الدول إلا أن أغلبيتها لا تزال تعاني العديد من العراقيل والمشاكل التي تحول دون تقدم الإدارة التقليدية وبالتالي تطور المنظمة لو من أهم العراقيل الإدارية في الآتي:

-الرؤية:

يقوم التغيير في المنظمة على أسس فعالة من خلال التواصل مع البيئة الداخلية والخارجية التي يتم فيها تحديد الأهداف الرئيسية، حيث تلعب ثقافة المنظمة دورا وتحديا حقيقيا مبين على :

-معلومات عن أداء المنظمة الحالي .

-رسالة المنظمة الحالية والمستقيلية وكذلك أهدافها وتطلعاتها الحالية والمستقبلية.

-رؤية واضحة عما ستكون عليه المنظمة في المستقبل، وما ينبني عليها إنجاره وأساليب تحقيق ذلك.

-معلومات عن التقدم الذي حققته المنظمة على مدى سنوات عملها[1].

التخطيط:

[1]ظريفة دفاع، مرجع سابق، ص 13

يساعد التخطيط على التوجه الصحيح لمستقبل المنظمة كاستراتجيه واضحة يتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة مستقبلاً إلى أن هذا العمل يتطلب دراسة جيدة تضمن النجاح للمنظمة حيث تواجه عملية التخطيط كذلك بعض العراقيل التي تحد من دخول عصر المعلومات وما تفرضه التكنولوجيا الحديثة ومن أبرز هذه العراقيل فيما يأتي[1]:

ندرة المعلومات والبيانات الإحصائية الضرورية .

النقص في الكوادر البشرية المتخصصة .

البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

إن أهمية التخطيط في المنظمة في ظل وجود استراتيجيات واضحة تقوم على التفكير الإبداعي لن تتمكن المنظمة من تطوير ميزاتها التنافسية والحفاظ على مركزها .

معوقات تتعلق بالإجراءات والأساليب الإدارية:

تعد الإجراءات والأساليب الإدارية الروتينية في المنظمات عائقا أمام عصرنة الإدارة التي تعتمد على إيرادات سهلة تقوم على مبدأ الشفافية والوضوح حسب ما تتطلب تكنولوجيا المعلومات وبالتالي يجب على المنظمات أن تقوم بتغييرات هيكلية وتنظيمية نوعية فيما يخص الإجراءات التقليدية، مع رفع مستوى الكفاءات وتحسين الإنتاج من خلال استعمال الأجهزة التكولوجية العربية وتأهيل أفرادها للتصدي لكل التحديات التي تقف أمام الإداريين للتأقلم والتطورات التكنولوجية الحديثة.

ثانيا : المعوقات التقنية:

لعبت التقنية التكنولوجية الحديثة دورا واضحا في مجال المعلومات في العديد ما الدول المتقدمة احسب موقعها التنافسي فيما بينها بعكس الدول النامية التي لم تستطيع التقدم في هذا المجال، بسبب ضعف البنية التحتية فما هذا المجال لوجود عراقيل تقنية تعيق تطبيق التكنولوجيا على مستوى إداري للمنظمة منها:

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق، ص 49.

عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها .[1]

اختلاف القياس والمواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة الربط بينهما.

عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عند بعض الإداريين.

ومن أهم أسباب محدودية إستخدام الانترنت في الأقطار العربية ما يلي:

هدم إنجاز البنى التحتية والشبكات المطلوبة للاتصالات قلة الوعي تتيحه الشبكة من فرص معرفية وبحثية وإستشارية.

محدودية انتشار واستخدام أجهزة الحواسيب في المجالات العلمية الحياتية المختلفة .

إرتفاع كلف الإشتراك احيانا.

الأمن المعلوماتي :أصبحت قضية حماية المعلومات والمحافظات على سريتها من الفيروسات والاختراقات بكافة أشكالها أمرا يشغل الكثير من المنضمات في عدم وجود بيئة الكترونية آمنة حيث أدى الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وزيادة شركات الاتصالات والمعلومات بشكل مذهل في الأونة الأخيرة، إلى إيجاد أنظمة وأساليب تحمي المعلومات من الاختراق والتخريب وهذا حسب الحاجة لاستخدام الحواسيب المعلومات المخزونة فيه وهو يعد من أهم العوائق التي تعاني منه أغلب الدول في العالم، بالإضافة إلى ما سبق فإن المخاطر التي تواجه خصوصية البيانات الخاصة الأفراد في علاقة التعاملات الإلكترونية، تتطلب مرتكزات لحماية المعلومات في البيئة الرقمية وهي كالتالي :

-البعد التقني ويتضمن ذلك توفير أدوات حماية تقنية تتيح للمستخدم التعامل مع البيئة الرقمية بقدر من الثقة والأمن.

-البعد القانوني ويتمثل في توفير التشريعات اللازمة لتنظيم مسائل الحماية .

[1] سميرة مطر المسعودي مرجع سابق، ص 50

-البعد التوعوي للحماية ويتضمن تثقيف وتوعية الأفراد بالمخاطر التي تتعرض لها البيانات والتعرف على أهم الوسائل اللازمة لضمان حمايتها من أي شخص[1].

لديه القدرة على التعامل مع أنظمة الحاسب الآلي والشبكات على تخطي أي إجراءات أو أنظمة حماية إتخذت لحماية تلك الحاسبات أو الشيكات عبر إختراق الأجهزة، إختراق الموقع إختراق البريد ومن جهة أخرى لابد من التأكيد على قضية وهي حماية المعلومات المنظمة وأستراتيجيتها والحفاظ عليها والتعامل معها بشكل سري ووفقا لظوابط التالية:

الأمن وهي حماية قاعدة البيانات من التخريب والاختراق.

التكامل : وهي حماية أجهزة الحواسيب والنظم المتصلة بها من الأخطار الخارجية.

السرية وتعني عدم إفشاء المعلومات من قبل المستفيدين من النظام وتطبق عليهم النواحي القانونية في حالة مخالفة ذلك.

الترامن: وهو ضمان استمرارة دقة المعلومات عند إجراء التحديثات عليها، وهناك عدة تقنيات حديثة تتخذ لحماية ممتلكات المنظمة من معلومات وبرامج، وبالتالي تساعد على تحقيق الأمن المعلوماتي وزيادة الثقة في كافة التعاملات الإلكترونية ومنها:

جدار الحماية: وهو عبارة عن نظام حماية أمنية الانترنت عن طريق بناء بوابة أو حاجز أو عازل بين الشبكات الداخلية وشبكة الانترنت، كما أن تقنية جدار الحماية تستطيع أن تقوم بالعديد من الأمور نجزها فيما يلي :

-فرض السياسة الأمنية فيما يخص استفادة المستخدمين من خدمات الإنترنت يسم بهذه الخدمات أو يمنعها تبعا للسياسة الأمنية للشركة .

-تسجيل وقائع الاستخدام بدقة طالما أن على كل الرسائل والأوامر تمر به عند خروجها إلى الأنترنت أو قدومها منها :

-الحد من درجة تعرض الشبكة للأخطار .

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه، ص 51.

-التشفير (التعمية): يعد التشفير أحد النظم الإنسانية التي تحقق تأمين وحماية كل أعمال. ومعاملات الإدارة الإلكترونية ويمكن من خلال التشفير التغلب على العديد من الأخطار وهي محاولات تعديل البيانات المنقولة بالشبكة[1].

-تأخير إيصال بعض الرسائل وتغيير محتوياتها.

-تغيير كلمات السر الخاصة بالمستفيدين .انتحال شخصية المستخدم الحقيقي .

التوقيع الالكتروني الذي هو عبارة عن مجموعة من البيانات التي تأخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز مدرجة بشكل الكتروني أو رقمي، وله طابع منفرد مما يسمح بتحديد شخصية الموقع عن غيره.

ثالثا : المعوقات البشرية

إن النقص في العناصر البشرية المؤهلة عائقا يواجه المؤسسات في ممارستها للتكنولوجية الحديثة وتحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات وخاصة في الدول النامية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها ومن أبرز تلك المعوقات البشرية ما يلي:

الأمية المعلوماتية : وهي جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة، وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها ويعاني المجتمع العربي أمية مخفية في التعامل مع الحاسوب لأسباب تقنية وعلمية منها :

التباين من نظام لآخر مما يصعب مهمة تبادل الرسائل والملفات.

الجعل نتيجة لعدم متابعة التطورات في مجال الحاسوب .

البنية التحتية للشبكات المحلية وأنظمة الاتصالات الإتصالات ضعيفة نظرا لعدم المواصلات الهاتفية أو الأنظمة المستخدمة أو لعدم وجود خادمات قوية مناسبة، ولعدم وجود صيانة أو تحديث مستمر للشبكة .

1

عدم وجود مراكز بحوث عربية مولفة أو إعتمادها كمصدر متجر للمعلومات على المستوى الإقليمي .

التجاهل لهذه الثورة خوفا من سلبياتها .

العائق اللغوي تهيمن اللغة الإنجليزية حوالي 95% على المعلومات المنتشرة في شبكة المعلومات، حيث أن إتقان اللغة الإنجليزية أصبح ضرورة ملحة للعالم العربي لتفادي كل القيود التي تحد من انتشار استخدام الشبكة في العالم العربي.[1]

مقاومة التغيير من المعوقات التي تواجه معظم المنظمات ذلك خوفا من فقدان مراكزهم وبالتالي قد تعمدهم مقاومة التغيير داخل منظماتهم ومن بين المعوقات التي تحد من وتمنع من حدوث التغيير فيما يلي:

التناقض بين حاجات التنظيم وأهدافه.

التناقضات بين حاجات الأفراد ورغباتهم.

الصعوبات في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات ومهام العمل.

عدم توفر درجة عالية من المرونة في بيئات الأعمال .

صعوبة تحريك أو توجيه بعض القيم والأنماط السلوكية.

عدم وجود تخطيط مسبقا لاستغلال حدوث التغيير .

رابعا : المعوقات المالية:

يتطلب أن مشروع في المنظمة إلى إحتياجات مالية حسب نوع المشروع إلا أن الإدارة التقنية الحديثة مستلزم إمكانيات مالية ضخمة بما يضمن الاستمرارية والتطور للمنظمة وهنا يكمن دور القطاع الخاص في تدعيم البنية التحتية من خلال الاستثمار في تمويل مثل هذه المشاريع.

[1] سميرة مطر المسعودي المرجع نفسه، ص 52.

إن الثورة المعلوماتية بكافة أشكالها وتطبيقاتها فرضت أمام المنظمات على اختلافها تحديات كبيرة لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم المتقدم والاستفادة من تجارب الدول النامية والمتميزة في مجال التقنية إضافة إلى المعوقات الداخلية هناك أيضا معوقات أخرى متعلقة بالبيئة المحيلة للمنظمة والمتمثلة في المعوقات الخارجية.

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية

هي معوقات تتعلق بالبيئة المحيطة بالمنظمة وتتمثل في المعوقات التكنولوجية المعوقات القانونية، الأخلاقية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقاتالثقافية والإجتماعية.[1]

أولا: المعوقات التكنولوجية:

تقادم التكنولوجيات والمخاطر التي تهدد صحة البيانات وتنوع صنع الملفات والأغلفة وبرمجيات التشفير وملكية التنكولوجيات والبنى الاساسية التكنولوجية وكذا إتساق المعايي والمستودعات الرقمية الموثوق بها، وصون المواد السمعية البصرية والبيانات الوصفية وما إلى ذلك والخدمات المتاحة من خلال وسائط متعددة.

ثانيا : المعوقات القانونية والأخلاقية:

دقة البيانات والوثائق والسجلات وأصالتها وإمكانية التحقق من أصلتها والدارة حقوق الملكية الفكرية والحقوق الإقتصادية ومراقبة المواد المعهود بها إلى مقدمة خدمات "الحوسبة الحسابية" وحماية البيانات الشخصية (منع تتبع البيانات الشخصية والحق في الشان والحق بالانتفاع بالمعلومات وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على المعلومات الرقمية في إطار المنازعات القضائية والإيداع القانوني والمسؤولية المهنية والمؤسسية واليقين القانوني والإستثناءات التي تطبق على حقوق المؤلف للضمان[2].

[1] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه ص 52 .

[2] سميرة مطر المسعودي، المرجع نفسه، ص 52

ثالثا: المعوقات الاقتصادية:

تكاليف التكنولوجيا والتكاليف اللازمة لاكتساب الخبرات والتدريبات وتكاليف أنشطة الرقمنة صون المعلومات الرقمية، والملكية في مقابل التراخيص والصون وتكاليف العمليات التي تستلزم تدخلا بشريا والاستعانة بمصادر خارجية وإستدامة النماذج الاقتصادية والأدوار والمسؤوليات رابعا المعوقات السياسية عدم استقرار النظم السياسية وعدم إعطاء الحكومات درجة عالية من الأولوية للبنية الأساسية التكنولوجية والنطاق المحدود للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات أو عدم توافر هذا النوع من السياسات أو تدني مستوى الوعي بالتحديات السياسية في صفوف صانعي القرارات والتحديد الذاتي للشؤون الرقمية لحقوق المواطنين .

رابعا: المعوقات الثقافية والاجتماعية

ثقافة المنظمات والمؤسسات وتضارب المصالح بين منتجي المعلومات والجهات المعنية يصونها وبين مناصري فلسفة الانتفاع بالمعلومات ومناصر فلسفة صون المعلومات وعمليات الصون على مستوى القواعد الشعبية وتطور المهارات، ومراعاة الاعتبارات الثقافية إضافة لإنتشار الأمنية الإلكترونية لدى فينات غير قليلة من الشعب والجهات الحكومية وضعف الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الإدارة الالكترونية[1].

المبحث الثاني:تكنولوجيا التحول الرقمي في الجزائر–التعليم العالي – .

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة امن خلال وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة، إذ لا مجال لإعفاء المعاملات ولا فرصة للإستثمار بخدمة جهات دون أخرى إلا أن هذه النتائج لا تخلو من العديد من التحريات والعراقيل التي تحول دون تحسين

[1] المؤتمر الدولي بشأن ذاكرة العالم في العصر الرقمي للرقمنة ،والصون المؤتمر الدولي، 2012، ص02

الخدمة العمومية، وتحد من فعالية تحقيق الأهداف التي أدخلت من أجلها هذه التكنولوجيا الحديثة.[1]

يتضمن هذا المبحث معوقات تطبيق الرقمية على الخدمة العمومية (المطلب الأول والأفاق المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر (المطلب الثاني).

المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصال الرقمي في التعليم العالي.

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة امن خلال وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة، إذ لا مجال لإعفاء المعاملات ولا فرصة للإستثمار بخدمة جهات دون أخرى إلا أن هذه النتائج لا تخلو من العديد من التحريات والعراقيل التي تحول دون تحسين الخدمة العمومية، وتحد من فعالية تحقيق الأهداف التي أدخلت من أجلها هذه التكنولوجيا الحديثة.[2]

المطلب الأول: أهمية ودواعي استخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي للتعليم العالي.

دعائم الاتصال الرقمي في المؤسسة:

الفرع الاول: الوسائل التكنولوجية الحديثة لقد استفاد الاتصال داخل المؤسسة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا للمعلومات والاتصال، مما أدى إلى ميلاد أدوات اتصالية حديثة، تعد بمثابة دعائم قوية للاتصال في المؤسسة منها :

قاعدة المعطيات والمعلومات: وهي تخزين المعلومات في جهاز كومبيوتر، بحيث يسهل استرجاعها في الوقت الضروري بيسر وسهولة، بهدف الاستجابة للمتساؤلات الطارئة.

[1] ظريفة دفاع، نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية مجلة الباحث عدد 06 جامعة بجاية، 2008، ص .13

[2] ظريفة دفاع، نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية مجلة الباحث عدد 06 جامعة بجاية، 2008، ص .13

الأنترنات وهي شبكة الحواسيب الداخلية للمؤسسة، تمكن من الاتصال والتنسيق بين مختلف الأطراف المكونة للمؤسسة، وبالتالي تزيد في فعالية التسيير وربح الوقت والجهد.

البريد الإلكتروني : لقد أصبح ممكنا أن يحمل البريد الإلكتروني محل الاتصال الشخصي ، إذا يمكن المسئول المؤسسة أن يخاطب جميع الأطراف في نفس الوقت واللحظة، وأن يتلقى خطابات مباشرة من مختلف الأطراف و بالتالي التعرف على التساؤلات الطارئة، وإيجاد الأجوبة المناسبة في الوقت المناسب. فأصبح لكل مواطن مقعد على طاولة الرئيس بعد مجيء الأنترنات فإن الطلبة والموظفين والعمال والأساتذة أصبح لهم كرسي على طاولة رئيس الجامعة من خلال البريد الإلكتروني .

الأقراص المضغوطة: هي دعامة تكنولوجية هامة هي وسيلة ملتيميديا، وتخزن ألاف المعلوماتالمصورة والمكتوبة والصوتية.

الفرع الثاني:الصحيفة الإلكترونية الداخلية:

ويمكن أيضا استغلال الإمكانيات التي يوفرها الكمبيوتر، وتقنية الشبكات الإصدار صحيفة إلكترونية داخلية تكون عبارة عن قضاء إلكتروني يلتقي فيه كل عناصر العملية الاتصالية نظرا لما توفره تكنولوجيا الانترنت من تفاعلية . وقبل التطرق إلى أهمية تكنولوجيا الاتصالات الرقمية بمؤسسات التعليم العالي يجب علينا التعرف علىدور هذه التكنولوجيا في التعليم العالي والذي نلخصه في النقاط الآتية:

- تغيير أسلوب الإدارة وذالك بتسيير نظام التعليم بالرقمنة وكذا التغيير في طريقة الفهم والتدريب مع مواكبة التطورات الحادثة .
- سهولة تبادل المعارف والحفاظ على الشبكات الالكترونية العالمية المانحة للمهارات والمعارف
- فما دور موجهات عالمية متكاملة للاتصال مثل الانترنت والشبكات التابعة لها وهي تقوم بتحديد مكانة الجامعات في الإطار العالمي.

الفرع الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي:

انتشر استخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي في التعليم العالي وتوسع حتى مس كل القطاعات الخدماتية بمختلف أنواعها خاصة التعليمية منها وقطاع التعليم العالي يستطيع تمثيل باقي القطاعات التعليمية بصفته أكبر هرم لأن الوزارة الوصية تحاول جاهدة رقمنة هذا القطاع وهي تقوم بالعديد من العمليات مثل تخزين واسترجاع ونقل المعلومات ونشرها منها المصورة والنصية والرقمية بالوسائل الالكترونية من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الالكتروني ونظم الاتصالات كما يقصد بها كل ما يستخدم في مجال الاتصال الرقمي والتعليم من تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تستخدم بهدف نقل أو تخزين أو استرجاع المعلومات من مكان لآخر، كما يعمل على تطوير وتجويد العملية التعليمية بجميع وسائلها الرقمية الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته وتقنيات شبكة الانترنت كالكتب الإلكترونية وقواعد البيانات والموسوعات والدوريات والمواقع التعليمية والبريد الإلكتروني والصوتي والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والوسائط المتعددة ..... الخ.

وتعرف كذلك على أنها مجموعة الطرق والتقنيات المستخدمة لتبسيط نشاط معين ورفع أداءه وتجمع على نقل المعلومات وتداولها من حواسيب والعمل على خاصية الحفظ والاسترجاع والنقل الإلكتروني سلكي ولا سلكي عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها.

دواعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع التعليم العالي:

تستعد أهم مبررات التي ودواعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي بالتحديد في ما أورده طلبة عام 1997 من الدراسة المستفيضة التي قام بها كل من هو كريج ورفاقه عام 1995 والتي كانت حول مبررات إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى التعليم العالي في دول العالم الثالثخاصة ويمكن تلخيص دواعي هذا الاستخدام في أربعة نقاط أساسية هي :

المبرر الاجتماعي : (the social rational) هو الذي يؤكد على ضرورة تعريف الطلبة باستخدامات ومحددات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونشر التوعية الحاسوبية بينهم ليتكيفوا مع التغيرات الجديدة التي جلبتها إلى حياة الناس في مختلف ميادين الحياة.

المبرر المهني (the vocational rational) الذي يهدف إلى المساعدة في تأهيل الطلبة للحصول على فرص عمل في المستقبل تتعلق بأحد محالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل استخدام التطبيقات المختلفة كمعالجة النصوص والبيانات المجدولة وقواعد البيانات .

المبرر الحادث أو المحفز على التغيير :(the catalytic rational) ينص هذا المبرر على أن التكنولوجيا المعلومات والاتصال تفيد في تغيير أسلوب تعم الطلبة من حفظ واستذكار المعلومات من التعلم المعتمد على الأستاذ والكتاب الجامعي بالدرجة الأولى إلى أسلوب آخر يتطلب منه معالجة المعلومات وحل المشكلات مع إعطاء فرصة للطالب ليتحكم بتعلمه, وتشجعه على التعلم من خلال المشاركة أو من خلال كل التعلم التعاوني " cooperativelearningوالتعلم النشطactive learning وليس من خلال المناقشة الفردية فقط. ولقد أدى إدخال هذه التكنولوجيا في التدريس الجامعي إلى خلق عدة مزايا في هذا المجال أهمها:

1 تقديم المادة التعليمية بتدرج مناسب لقدرات الطلبة.
2 توفير فرص للتفاعل مع الطالب.
3 – تمكين الطالب من اختيار وتنفيذ الأنشطة والتجارب الملائمة لميوله ورغباته.
4 يسهل على الطالب اختيار ما يريد تعلمه في الزمان والمكان المناسبين .
5 تقديم التغذية الرجعية الفورية.

المطلب الثاني: إسهامات وتأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على طرق التدريس الجامعي

قد أدى استعمال تكنولوجيا الاتصال الرقمي في التعليم إلى ظهور مصطلحات جديدة مثل التعليم الافتراضي والتعليم الإلكتروني هذا المصطلح الأخير يشير إلى مجال واسع لاستخدام هذه التكنولوجيا الجديدة من العمل على الحاسوب بقاعات التدريس إلى التواصل عن بعد مع برامج دراسي كامل وإن هذا التعليم يتميز عن التعليم التقليدي بالمرونة في إدارة التعليم إضافة إلى استغلال ذاتي في اكتساب المعارف.

وتعد الأنترنات الوسيط للمفضل هذا التعليم الذاتي وغير الرسمي كما أنها يسرت ظهور جامعات افتراضية لكنها في الواقع تكاد تكون مقتصرة على الدول الفنية لكوفا تحتاج إلى حواسيب متطورة وتوصيلات عالية التدفق إلى جانب تأطير فني وعلمي متخصصين للتعامل مع تحميل المواد الدراسية التي يحتاجها الطلبة.

وساهمت هذه التكنولوجيا في تغيير طريقة التواصل ما بين المرسل والمستقبل للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التعليمية والبحثية كما تغير أيضا أسلوب التعامل مع مواد هذه الأنشطة سواء من حيث الاستقبال أو المعالجة أو التخزين أو التوزيع وهذا نحو الاتحاد الإيجابي .

ولا يمكن لأي أحد أن ينكر القيمة المضافة التي أعطتها هذه التكنولوجيا الاتصال الرقمي للعملية التعليمية ولكن لا يمكن أن تجعلها تقتصر على الجانب الكمي لأن الأهم هو فيما تستعمل التكنولوجية الرقمية وكيف تستعملويرى العديد من المختصين بأن هذه التكنولوجيا المتعددة الوسائط بإمكانها أن تكون فرصة لتوسيع دائرة مستقبلي الرسائل المعرفية وجعلها أكثر تشويقا وجذبا للطبة.

هذه في حين يرى آخرون منهم بأن الاتصال الرقمي يعتبر وسيلة مستقلة ومكالمة لما يقدم من معلومات أثناء الحصص الدراسية ولذلك صار ضروري على المتعلمين تعلم تقنيات الإعلام الآلي والتدرب على طريقة معالجة النصوص في الحاسوب والإبحار في مختلف المواقع التعليمية والتثقيفية.

ولقد أصبح اليوم كل من الأستاذ والطالب بحاجة إلى الاستعانة بهذه التكنولوجيا من أجل البحث عن مختلف المسائل والمعلومات التي هم بحاجة إليها واستغلالها أمر حتمي في بعض الحالات خصوصا عند قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الموضوع المبحوث عنه وهذا الاستعمال : يسمح ومع مرور الوقت باكتساب خبرة في التحكم في الوسائط الاتصالية الرقمية والتفاعل معها ومن جهة أخرى يعطي للطلبة الذين لديهم إمكانيات قاعدية أو موهوبة في محال الإلكترونيات فرصة لتطوير مهاراتهم وإستغلالطاقاتهم والاستفادة منها.

والتعليم العالي يجسد قمة الهرم في التعليم لكل المجتمعات فهوى يسعى لتزويده بكافة الخيرات والمكتسبات الضرورية لحياة أفضل وتكوين جيل مهني في المستقبل وذلك باستخدام التكنولوجيا الرقمية كتقنية للعمل بما في تطوير العملية الاتصالية التعليمية وتعلم التعليم الأنسب للطلبة خصوصا أن معيار تقدم أي دولة يقاس على مستوى موردها البشري، ومع انتشار مفاهيم التعليم الإلكتروني في العالم نقولعلى لسان كرستنسين 1979م سواء أحبنا الاعتراف أم لا نحن لا تغالي في تصوير المزايا العديدة للتعلم الإلكتروني وقدرته على تسهيل مفهوم تعليمي أكثر تطورا وملائمة في حالات عديدة أقل تكلفة.

وتنعكس آثار استخدام طرائق التدريس الحديثة بمعونة الحاسوب الذي يعتبر كتقنية متطورة على من المدرس كالرجوع أو الاطلاع على نماذج التعلم الذاتي (التعلم المبرمج). تجعل الطالب مركز للعملية التعليمية وذالك بتسهيل عملية تعليمية بشكل واع وذاتي وجعل الباحث يخطط .المتعلم خاصة إذا كانت مقرونة بشبكة الانترنت، ويمكننا أن نذكر منها في النقاط التالية:

- يمكن للباحث التفاعل والسيطرة على البرامج التعليمية بصورة مؤقتة أو دائمة من دون تدخل مباشر.
- تخزين برامج متخصصة بالحاسوب ترشد المستفيد وتحيبه على تساؤلاته والرجوع إليها في حالة تلفها باسترجاع غير شبكة الانترنت.

-تجعل الطالب مركز العملية التعليمية وذلك بتسيل عملية تعليمية بشكل أروع وذاتي وجعل الباحث يطط.

- عرض البرامج والتواصل بينه وبين الأستاذ بشكل متسلسل ومرن في كل وقت وأي زمن مع رسوم وصور تتناسب وموضوع الدرس وكذالك الرد والإجابة، ويمكن إرسالها الكترونيا بطريقة مسموعة أو مصورة على الحاسوب وبالتالي مقارنتها بالمحيط ليطلع على إجابته وتصحيحها من طرف الأستاذ, ومنه نضع مثال ذالك يتصرف كالمذكرات وطريقة تصحيحها مع المشرف.

- تساعد الرجعية النقدية للطالب في بناء التعلم المبرمج تدريجيا وتقوده إلى إتقان تعلمه وتجعله دوما يسعى للإجابة الصحيحة وتقويم ذاته أيضا.

ولقد ساهم الاتصال الرقمي أيضا في بروز جملة من السمات حيث أصبح التعليم الجامعي يتميز بما أي من خلال طريقة التعليم الالكتروني:

-تعليم عدد كبير من الطلاب دون قيود.

-تعليم عدد كبير في وقت قصير .

-التعليم الفوري والسريع

-تشجيع التعلم الذاتي تعدد مصادر المعرفة – سهولة تحديث المحتوى المعلوماتي .

-توفر النفقات المالية

*نماذج وتقييم إدخال تكنولوجيا الاتصال الرقمي على التعليم العالي تجارب بعض الدول في إدخال الحاسب الآلي في التعليم العالي:

1 - **الولايات المتحدة الأمريكية** حيث بدأ بها استخدام الحاسب الآلي في التعليم في الخمسينات أي بعد إختراع الحاسب الألي بوقت قصير وقد تم في دارموتdarmouthتطوير أول نموذج اللغة بيسك basic وقامت أيضا جامعة ستانفرد بتطوير نظم وأساليب التعليم باستخدام الحاسب الآلي cal وهذا على يد العالم باتريك سويتز وبعد ذلك قامت شركة كنترول داتا و بالتعاون مع جامعة الينوي بالعمل على تطوير نظام

للتعلم بالحاسب الألي سمي ب platoولقد أنفقت الولايات المتحدة في سنة مبلغ 230 مليون دولار على البحوث المتعلقة باستخدامات الحاسوب في التعليم, وقامت في 1965 1974 بشراء ما قيمته 100 مليون دولار من أجهزة الحاسب الآلي وهذا ما يعكس اهتمامها الشديد بهذا الموضوع .

2 - **التجربة الفرنسية:** ولقد تميزت لأنها تعد أول تجربة قامت على أسس منهجية مدروسة بحيث أنه تم وضع خطة وطنية رافقها القرار السياسي وكانت بداية بتدريب المعلمين وإعداد المناهج والبرمجيات قبل إدخال أجهزة الحاسوب في المدارس ، فمنذ سنة 1970 سهرت الجمهورية الفرنسية على إدخال الحاسوب كوسيلة تعليمية وذلك من خلال مشروع أطلق عليه – عملية 58 – تجسد في إدخال الحاسب الآلي في 58 مدرسة ثانوية بعد تكوين 100 مدرس لفترة سنة و بعدها في 1978 كان هناك مشروع آخر تم فيه توزيع 10 آلاف حاسوب مع تكون أكثر من 200 مدرس وفي 1983 تم توزيع 6000 حاسب الي شخصي على المدارس و تدريب 320 مدرسا وفي سنة 1986 أطلق مشروع – المعلوماتية للجميع – ويهدف إلى تدريب 12 مليون طالب على استعمال الحاسوب مع تدريب المدرسين في مختلف الأطوار من الابتدائي إلى الجامعي، وكان التركيز منصب على استخدام جهاز الحاسوب كوسيلة دراسية و ليس كمادة دراسية.

3 - **التجربة البريطانية** كانت بداية استخدام الحاسب الآلي في التعليم ببريطانيا أواخر الستينات ببعض الجامعات كجامعة أدنبرة وكلية الملكة ماري ولكن كعملية منظمة كانت بداية التجربة سنة 1972 وفي إطار برنامج وطني وتم الإعداد لهذا المشروع الوطني للتعليم بواسطة الحاسب الآلي و انشأ 17 مركز مكلف بتدريب و إنجاز عدة برمجيات تعليمية وتم الانتهاء من هذا المشروع سنة 1978وبعده جاء مشروع المتابعة و انتهى سنة 1979، وفي 1980 شرع في إنجاز مشروعان الأول يهدف لتزويد جميع المدارس البريطانية بالحواسيب و الثاني غاية منه تشجيعها على إدراج مادة الإلكترونيات في مقرراتها الدراسية.

4 - **التجربة الإماراتية** :تأسس هذا المشروع في عام 2002 للمساهمة في تمهيد الطريق أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعداد معايير واضحة لاعتماد مؤسسات التعليم الالكتروني، وقد عملت على تطوير مشروع مبادرة التعليم الإلكتروني للمجتمع الذي أطلقته الجامعة في العام 2013، كما حظيت الجامعة باعتراف أكاديمي على المستوى الدولي بفضل علاقتها الوثيقة بإبراز المؤسسات التعليمية والهيئات المعنية بالتعليم عالميا، حيث نجحت الجامعة في تطوير عملها من خلال إبرام تحالفات وشركات دولية مع جامعة كاليفورنيا وبريركلي وغيرها، كما أحدثت الجامعة تحولا نوعيا في التعليم العالي من خلال إعداد حلول أساسها التركيز على الدارسين في الإستراتيجية ما يعني قدرتها على تقديم خبرات أكثر ابتكارا وتنوعا بفضل بيئة التعلم، كما توظف احدث التقنيات المبتكرة مثل التعلم بالهاتف المحمول ومدونات النقاش والقاعات الدراسية الإلكترونية وتقنيات الإلهاب التعليمية والشبكات الاجتماعية ضمن فضاء تعليمي متكامل يهدف إلى تحقيق حاجات المتعلمين والخريجين والمهنيين على حد سواء.

5 - **التجربة السورية** الجامعة الافتراضية السورية أعلنت الحكومة السورية في عام 2002 عن افتتاح الجامعة الافتراضية السورية كأول جامعة الكترونية في الشرق الأوسط، وذلك لاستقطاب الأعداد الغفيرة من الطلبة الذين لم يجدوا لهم مقعدا في الجامعات التقليدية، واعتمدت الجامعة على التدريس الالكتروني من خلال أربعة مراكز للتعليم الالكتروني الافتراضي تتوزع على جامعات القطر العربي السوري .وقد لاقت التجربة قبولا وتجاوبا كبيرين من قبل المواطنين حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال عامين دراسيين من افتتاحها 26 الف طالبا وطالبة ووصل عدد الطلبة في خريف 2010 منفصلا تحو 10000 طالب وطالبة، وتتبع الجامعة الافتراضية السورية أساليب في التعليم تستند لوجود مادة علمية متاحة للطالب على الشبكة العالمية إضافة إلى وجود محاضرات متزامنة يتم خلالها التوصل المباشر بينالطالب والأستاذ.

6 - **التجربة التونسية** : جامعة تونس الافتراضية ثم أحداث جامعة تونس الافتراضية في 10 جويلية 2006، حيث ترمي هذه الجامعة إلى تكوين غير حضوري إشهادي، وذلك بالقيام بعملية تخفيف تدريجي بالشعب ذات الأولوية لمؤسسات التكوين الحضوري والعمل على أن يشمل التعليم العالي أكبر عدد من الجمهور المستهدف خارج دائرة الطلبة تجسيدا لمبادئ التعلم الذاتي والتكوين المستمر مدى الحياة وإتاحة الفرصة لكل تونسي للتعلم المتواصل وطلبا للارتقاء المهني ، وقد سعت الجامعة منذ إحداثها إلى بلوغ الأهداف الرامية إلى تحقيق نقلتها النوعية من طور الانطلاق إلى مستوى المنظومة المتكاملة وذلك ب – تركيز البنية التحتية التكنولوجية وتطويرها تكوين الأساتذة والمكونين والتقنيين تامين أنشطة التكوين غير الحضوري تنمية الشراكة الجامعية مع الخارج.

7 - **تجربة السودان:** تقوم بعض الجامعات في السودان بتعليم الكتروني مثل جامعة السودان المفتوحة التي أنشئت سنة 2002 وكان الهدف تقديم تعليم متميز يتبنى تقنيات حديثة للراغبين في كل زمان ومكان وفي سنة 2003 أنشئت في هذه الجامعة وحدة لدعم التعليم الإلكتروني، تحتوي هذه الوحدة ستة شعب هي شعبة المواقع التعليمية ، البحث الحي، إنتاج الأقراص الضوئية التعليمية، المعامل الافتراضية، المكتبة الإلكترونية وشعبة المساندة التي تحتوي على البحوث والدراسات والتدريب والوحدات الدراسية وفي سنة 2004 أنشأت وزارة التعليم العالي شبكة معلومات الجامعات السودانية كان هدف هذه الشبكة ربط مؤسسات التعليم العالي بين المؤسسات الأخرى والتعليم الإلكتروني.

8 - **التجربة الماليزية** : اعتمدت التجربة الماليزية في اعتمادها على الاتصالات التكنولوجية الرقمية في تقديم برامجها الدراسية إذ تقوم بعض الجامعات بالاستعانة بالتكنولوجية كبعض الجامعات الأخرى التي تقدم برامجها بشكل افتراضي تساعد هذه الميزة في إتاحة المجال الكبير للطلبة الذين يرمون بالاستمرار بالتعليم العالي دون حضورهم المستمر إلى الحرم الجامعي، فالتعليم الجامعي تم تصميمه لتقديم مناهج دراسية باستخدام

تفاعلي للوسائط المتعددة بالإضافة للاستخدام المكثف الشبكة الانترنت المخصصةللتعليم وهنا نذكر أهم القوى التي تقود إلى تطوير التعليم العالي بماليزيا وهي :

-الحاجة إلى المهارة والسرعة والإتقان في العمل طبعا باستخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي .

-قابلية تكنولوجيا الاتصال الرقمي على التطبيق في مجال التعليم.

-طبيعة وحرص الشعب الماليزي الذي دائما ما يسعى وراء فرص التعلم

-الثقة في تكنولوجيا الاتصال الرقمي

-إنشاء الجامعة الماليزية العلاقات تواصلية مع الزبائن (الطلبة) في أول يوم دخولهم وحل مشاكلهم التقنية والأكاديمية .قامت الجامعة بتطوير نظام إدارة التعليم المؤسسة وهذا من خلال إبراز الآثار الايجابية وتذكر ما يلي :

-كما لا تنسى الآثار السلبية العويصة في تكنولوجيا الاتصال الرقمي :

-الغش في الامتحانات تؤكد دراسات أن الغش في الامتحانات تحول من الشكل التقليدي إلى الغش من خلال السرقة العلمية على الانترنت دون احترام للمؤلف وتذكر أهم النقاط :تقييم استخدام تكنولوجيا والاتصال الرقمي في التعليم العالي

المطلب الثالث:تاثير التحول الرقمي على التدريس الجامعي

-تعتبر تكنولوجيا الاتصال الرقمي الوسيلة العصرية المواكبة للتطورات الحادثة في المحيط، إذ تتحكم فيها عدة عوامل ومحددات لا بد من توضيحها والاهتمام بما لإصلاح تبني الرقمنة بشكل يناسب وضعية من الآثار الايجابية لاستخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي في التعليم العالي سواء حضورية أو عن بعد نتج عنه استحداث عدة متغيرات ايجابية تتماشى مع الوسيلة المستعملة وذالك من خلال التعاون عن بعد والمرافقة الوثائقية إضافة إلى توسيع رقعة المستفيدين بتوفير العدد الكافي من الوثائق وكذالك إتاحتها للمستفيد للوصول إلى المصادر بطريقة سلسة وسهلة وكذا الاقتصاد في التكاليف والنفقات.

-الحراسات المغلقة لا تسمح بملاحظة كل الطلبة مما يجعل استخدام التكنولوجيا لغرض الغش ميادين الموارد البشرية كانت إلى غاية الآن مرتبطة بطريقة الغش المبررات شبكية وذالك من خلال قراءة الملفات عبر الانترنت.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في الفصل أبراز أهمية تكنولوجيا التحول الرقمي ونظام المعلومات المحوسب الإلكتروني ودوره في بيئة عمل مؤسسات ، وبالخصوص الإدارة المحلية، إذ أن الوزارة الوصية تسعى إلى عصرنة الأنظمة الإدارية للوصل إلى إدارة إلكترونية فعالة لجميع الممارسات الإدارية من أجل توفير خدمة ذات جودة للموطنين وتحسين الخدمة العمومية ولكن لا تزال هناك عدة عراقيل تسعى الدولة لتخطيها وهذا كله من أجل مواكبة التطورات والتغيرات في العالم من أجل تقيم خدمة ذات جودة للمواطنين وتخفيف العبء وتحقيق الرفاه في جميع المجالات.

تعتبر الإدارة الرقمية من أهم التقنيات الحديثة التي أحدتث دون شك ثورة في مجال الإدارة العمومية، نظرا لما توفره من سرعة ومرونة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل الذي أوجد مجالا خصبا للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، قص تحسين نوعية الخدمة العمومية التي تقدم للمتعاملين حيث أصبحت ضرورة ملحة تفرضها متطلبات الواقع، مما يجعل المرفق العام قابل للتكيف مع مختلف المستجدات.

إن الرقمنة الإدارية ساهمت وإلى حد بعيد في تعزيز الخدمة العمومية في الجزائر من خلال القطاعات التي مستها هذه التجربة الجديد من أبرز هذه القطاعات التعليم العالي والذي تطرقنا إليه في بحثنا ومدى استفادته من تكنولوجيا التحول الرقمي خاصة وأن الرقمنة أصبحت تحتل مكانة مهمة و إن إقبال مؤسسات التعليم العالي على إدخال التحول الرقمي في مرافقها أزداد مع تزايد أهمية إنتاج وتداول المعلومات بين مختلف الإدارات وتمكن قيمة وأهمية ذلك في التسهيلات التي أتاحتها الرقمنة في جمع البيانات وتصنيفها وتخزينها بأكبر الكميات لتصل إلى عدد غير محدود من الأفراد في وقت قصير مهما تباعدت المسافات بينهم.

وبالتالي عززت الرقمنة الثقة بين المواطن والإدارة من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى، من خلال إضفاء الشفافية للحد من البيروقراطية مع محاربو الفساد الإداري رغم تلك الصعوبات و النقائص والسلبيات إلا أنه يمكن إنكار السيرورة المقبولة التي تعرفها الجزائر اليوم، فقد استطاعت في السنوات الأخيرة أن تقطع أشواطا مشجعة في مجال رقمنة بعض القطاعات وعلى رأسها الضمان الإجتماعي ، التعليم العالي ، البريد والمواصلات.

النتائج:

وعلى ضوء ماسبق تم التوصل إلى النتائج التالي:

- ❖ تمثل الرقمنة الإدارية قفزة نوعية من عملية التسيير الإداري كونها تعمل على زيادة سرعة وفعالية تقديم الخدمات مع تقليص الظواهر السلبية مثل البيروقراطية وانعدام الشفافية، كما تساهم في ترشيد النفقات.
- ❖ لقد أدت الرقمنة إلى تحسين المعلومات و الممارسات الإدارية لتعزيز الخدمة العمومية.
- ❖ تعتبر الرقمنة آلية فعالة لتحسين أداء الإدارات والمرافق العمومية والرفع من كفاءة مستخدميها، كما تعد وسيلة لتقريب الإدارة من المواطن وكسب رضاه.
- ❖ تعتبر رقمنة الخدمة العمومية من بين المفاهيم الحديثة التي أوجدها التحول إلى الإدارة الرقمية الإلكترونية لما لها من مزايا في تحسين وترشيد الخدمة العمومية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تقدم الخدمات إلكترونيا وهذا تماشيا مع التطورات الحاصلة في العالم.
- ❖ تنوع أساليب تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية وفق التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة.
- ❖ إن الخدمات العمومية الإلكترونية حقيقة موجودة في الجزائر من خلال عدة مشاريع مثل البلدية الإلكترونية.
- ❖ ساهم تطبيق الرقمنة في تحسين الخدمات العمومية خاصة في التقليل مع أشكال البيروقراطية والتعقيد الإداري.
- ❖ إن التحول إلى الإدارة المحلية الرقمية الإلكترونية تعترضه الكثير من العراقيل والصعوبات.
- ❖ ضرورة إعادة بناء المؤسسات العمومية بما يتوافق مع التحولات التكنولوجية.

- ❖ يعمل التعليم الإلكتروني على تشجيع تفاعل الطالب مع العملية التعليمية، كما أنه يساعد على تطوير التعليم الذاتي و المشاركة في تصميم التعليم على المدى البعيد.
- ❖ يقدم التعليم الإلكترونية العديد من الإمتيازات لمختلف الأطراف، ومن هنا وجب الإهتمام أكثر بهذا النمط من التعليم من طرف المسؤولين سواء في وزارة التعليم العالي أو المسؤولين على هذا النمط غي مختلف الجامعات من خلال التشجيع على التوجه أكثر نحوه.
- ❖ يحتاج التعليم العالي الإلكتروني بنى تحتية جديدة وخاصة في مجال تقنية الإتصال وميزانية ضخمة للتكفل بالنفقات الناتجة عن توفير الأجهزة و المعدات التي تساهم هذا النوع من التعليم وفي سبيل ذلك نجد مؤسسات الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي تسعى جاهدة لوضع هذا المجال على قائمة الأولويات في إطار تطوير التعلم العالي.

التوصيات الاقتراحات:

- ينبغي على السلطات العامة من أجل تحسين الخدمة العمية التخلي عن الإصلاحات الشكلية وانتهاج سياسة إصلاحية ترتكز على أخلقة المرفق العام مع تطبيق الرقمنة والإدارة الإلكترونية.
- وضع خطط واستراتيجات مستقبلية للتحول الرقمي تكون مدروسة بشكل دقيق.
- عصرنة التنظيم الهيكلي للمؤسسات العمومية لمواكبة التطور التكنولوجي وتقديم خدمات عصرية المواطنين المحليين.
- نشر الوعي والثقافة الإلكترونية وهذا من خلال وسائل الإعلام والإتصال و القيام بدورات التدريب والتكوين كون العنصر البشري أساس نجتح مشروع الإدارة الإلكترونية.

- وضع قواعد قانونية لتنظيم سير الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات مع الحرص على تعزيز الخدمة العمومية والعمل على تفعيل الرقابة للحد من الظواهر السلبية من أجل تحقيق الأمن الإلكتروني.

وأخيرا يمكن القول أنه نظرا لحداثة تجربة الرقمنة الإدارة في الجزائر مقارنة مع بعض الدول، ومع هذا ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الخدمة العمومية رغم وجود عدة نقائص لاسيما غياب التنسيق بين القطاعات لتبادل البيانات والخبرات في مجال الإدارة الرقمية بهدف الوصول إلى التكامل الذي يجسد الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع، ولعل جائحة كورونا أدت إلى زيادة التفكير في تحقيق ذلك.

1 الكتب:

1. سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيوت، مركز ثقافي العربي، ط1، 2005.
2. بن دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في المؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة.
3. محمد سمير احمد ، الإدارة الالكترونية،دار المسيرة، ط1، عمان،الأردن، 2009.
4. أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003.
5. المثم، نبيل عبد الرحمن، المكتبة الرقمية في المملكة السعودية، ط،الرياض 2010.
6. سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. عدنان بن عبد الله الشيحة، دور الحوكمة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية، الفرص والتحديات ، الرياض(د،س،ن).
8. الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف (تر) هية ملحم، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013.
9. سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية الملكة المتحدة، الجامعة الإفتراضية الدولية (دس ن.
10. بيل جيتس ،وآخرون ، 1998 المعلوماتية بعد الانترنيت طريق المستقبل، ترجمة : عبد السلام رضوان الكويت سلسلة عالم المعرفة.

2 الأطروحات:

1. عنكوس، نبيل مالك، المكتبة الرقمنة بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها، مكتبة الأمير عبد القادر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم مكتبات، قسنطينة، 2010.
2. ريان بن كحلة، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2019-2018
3. مهري سهيلة، بلال المكتبة الرقمية ، دراسة للواقع تطلعات المستقبل مذكرة لنيل شهادة ماجستر دار بهاء الدين للنشر، 2011.
4. بوعبد الله علي، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة بلدية الشفة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق يحي، جيجل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والعلوم السياسية، 2018/2017.
5. بوعبد الله على، دور الإدارة الإلكترونية وفي تفعيل خدمات الإدارة المحلية ، دراسة حالة بلدية الشقة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، ، مجمد الصديق جيجل، 2017-2018.
6. هدى غرار، هاجر شيخر وأخرون، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، قطاع العدالة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة كلية الحقوق و العلوم الساسية، 2019-2020.
7. لمقدم عبد الغني الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي موسم 2016/2017.
8. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة كلية الحقوق والعلوم الساسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة 2009/2010.

9. بوعافية رشيد الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري. مذكرة نيل شهادة ماجستير، العلوم الإقتصادية الكلية العلوم الاقتصادية والتيسير البليدة سنة 2005.

10. قواسم بن عيسى الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية الجزائر، مذكرة تخرج ليل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، موسم 2006-2007.

3 المجلات

1. خلال الإدارة الإلكترونية وأفاق ،ترشيدها، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضار، الأغواط ، الجزائر، العدد الثالث 2016 .

2. ظريفة دفاع، نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية مجلة الباحث عدد 06 جامعة بجاية، 2008.

3. أحمد الكبسي، تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة، العربية 300، العدد 29، 2008.

4. أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات الملومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد4 ، 2009.

5. المؤتمر الدولي بشأن ذاكرة العالم في العصر الرقمي للرقمنة ،والصون المؤتمر الدولي، 2012.

الإهداء
الشكر
المقدمة..... 01
الفصل الأول:الإطار النظري للرقمنة والإدارة المحلية..... 09
المبحث الأول: الرقمنة.....09
المطلب الأول: ماهية الرقمنة.....09
الفرع الأول: نشأة وتطور الرقمنة..... 09
الفرع الثاني: مفهوم الرقمنة وخصائصها..... 11
المطلب الثاني : أهمية الرقمنة وأساليبها..... 16
الفرع الأول: أهمية الرقمنة..... 16
الفرع الثاني : أساليب الرقمنة..... 18
المطلب الثالث: إيجابيات وأهداف عملية الرقمنة.....18
الفرع الأول: ايجابيات عملية الرقمنة في المؤسسات المعلومات.....18
الفرع الثاني:أهداف عملية الرقمنة..... 19
المبحث الثاني : الإدارة المحلية مقاربة معرفية..... 21
المبحث الثالث: علاقة الرقمنة بالإدارة المحلية 38
المطلب الأول: أساليب الرقمنة في تطوير خدمات الإدارة المحلية.....38
الفرع الأول: دواعي اعتماد الرقمنة من قبل الإدارات المحلية في تقديم خدمات....38
الفرع الثاني: أساليب ووسائل الرقمنة في تطوير خدمات الإدارة المحلية.....40
المطلب الثاني: إنعكاسات تطبيق الرقمنة على الإدارة المحلية وخدماتها.....42
الفرع الأول : ترشيد الرقمنة الخدمات الإدارة المحلية 42

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على عصرنة الإدارة..... 46
الفصل الثاني:التحول الرقمي في الجزائر..... 49
المبحث الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر 50
المطلب الأول: دوافع ومتطلبات تطبيق الرقمنة في مجال الخدمة العمومية.....50
الفرع الأول: دوافع تطبيق الرقمنة في ميدان الخدمة العمومية.....50
الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة..... 51
المطلب الثاني: نماذج لتطبيق الرقمنة في الجزائر..... 57
الفرع الثاني: قطاع العدالة..... 58
الفرع الثالث : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي..... 58
الفرع الرابع: في النظام المصرفي الجزائري..... 60
المطلب الثالث: رهنات وتحديات تطبيق الرقمنة في الجزائر لتحسين الخدمة العمومية .60
الفرع الأول: المعوقات الداخلية..... 61
الفرع الثاني: المعوقات الخارجية..... 67
المبحث الثاني:تكنولوجيا التحول الرقمي في الجزائر–التعليم العالي 68
المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصال الرقمي في التعليم العالي.....69
المطلب الأول: أهمية ودواعي استخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي للتعليم العالي.....70
الفرع الاول:الوسائل التكنولوجية الحديثة..... 70
الفرع الثاني:الصحيفة الإلكترونية الداخلية..... 70
الفرع الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.....71
المطلب الثاني: إسهامات وتأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على طرق التدريس الجامعي..... 73
المطلب الثالث:تأثير التحول الرقمي على التدريس الجامعي.....79
خاتمة..... 84

قائمة المراجع..... 85
الفهرس

تمثل الرقمنة مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو إدارة رقمية تقدم خدمات إلكترونية، والتحول من الإتصال المباشر للمواطنين مع الإدارة أو مؤسسات الخدمة العامة إلى التواصل الإفتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة ، وتنطلق من الإستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة والمعدات . و برامج تكنولوجيا الإعلام والإتصال ، وتقدم حلولا للتعقيدات و المشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي، وهذا ما استدعى الدولة الجزائرية إلى عصرنة إداراتها من خلال اللجوء إلى الية الرقمنة كأسلوب يتماشى مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام والإتصال ، بالإضافة إلى المتطلبات السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الأمنية إذ أن مفهوم الإدارة في ظل التحولات الإلكترونية و الرقمنة قد بدأت تتشكل لإعادة هيكلة شاملة لمفاهيم البنى التنظيمية ، وهذا ما يطلق عليه عصرنة الإدارة ، والتي أخذ منها قطاع العدالة نصيبا لعصرنة ورقمنة خدمات

الكلمات المفتاحية: 1- الرقمنة2- خدمات3-الادارة4-الالكترونية5-اليات6-تكنولوجيا

Abstract: Digitization represents a crucial stage in the transition towards a digital administration that provides electronic services, and the shift from direct contact of citizens with the administration or virtual service institutions through various electronic networks, and it starts from the optimal use of various devices and equipment. And information and communication technology programs, and provide solutions to the complexities and bureaucratic problems that confront public administration in its traditional form, and this is what called the Algerian state to modernize its administrations by resorting to the digitization mechanism as a method that is in line with developments in information and communication technologies, social, cultural and security. As the concept of management in light of electronic transformations and digitization.

Keywords: 1- Digitization 2- Services 3- Management 4- Electronic 5- Mechanisms 6- Technology